النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2013 المجلد 43 العدد 005

منظمة العفو الدولية

هذا البيت يدافع عن حقوق الإنسان

في هذا العدد
من النشرة الإخبارية

قصة الغلاف

«حتى الجرذان في بيتي تشعر بالقلق»: يواجه الناس في أحياء الصفيح الكينية الطرد من بيوتهم دون سابق إنذار. اطلعوا على سبب حدوث ذلك ووقعوا على مناشدتنا لوقفه. **الصفحة 4**

يوم قدِمت الجرافات

تدمّر عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل حياة الآلاف في نيجيريا. وفي وقت سابق من السنة الحالية، جاء دور مجتمع البادية الشرقية في لاغوس. **الصفحة 8**

شيطان ماكر

عقب انقلاب 1973 العسكري في شيلي، تناول السفير فروده نيلسن العشاء مع كبار الضباط في الدكتاتورية العسكرية. وخلف ظهورهم، قام بتهريب منشقين إلى النرويج. وعقب أربعين سنة، يلتقي مجدداً مع أحدهم. **الصفحة 10**

إسكات الأصوات المستقلة في جامعات إيران

تقوم الحكومة الإيرانية بحملة تطهير في الجامعات لأصحاب الأفكار المستقلة. إقرأ المزيد وابعث بمناشدة من أجل ضياء، الطالب الذي يقضي 10 سنوات في السجن عقب محاكمة جائرة. **الصفحة 12**

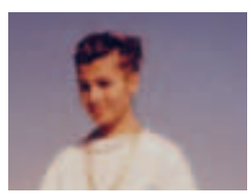

أنشطتي: ابنة ثورية

في عمودنا الصحفي الجديد، باحثة منظمة العفو بشأن أفغانستان تتقاسم قصتها مع الآخرين وتبيّن كيف حولتها الحرب وخسارتها الشخصية إلى ناشطة من أجل حقوق الإنسان. **الصفحة 13**

سري لنكا: قولوا الحقيقة

نشطاء منظمة العفو في نيوزيلندا يوضحون سبب ما يمارسون من ضغوط على حكومتهم كي تحاسب سري لنكا على انتهاكاتها لحقوق الإنسان. **الصفحة 14**

لا مجال للتنفس

نظرة على ستة قوانين جديدة أقرها الرئيس فلاديمير بوتين لخنق أي شيء، من العراك بكرات الثلج حتى حقوق المثليين. **الصفحة 16**

«تصور وجودك في زنزانة في انتظار أن تشنق»

قضى سيلواين ستراتشان 1,715 يوماً في انتظار تنفيذ حكم الإعدام به في غرناطة. واكتشف كيف تحوّل إلى داعية متحمس لإلغاء عقوبة الإعدام، ووقع مناشدتنا. **الصفحة 20**

مناشدات عالمية

أكتب رسالة، لتغير حياة إنسان – تجد هنا جميع المعلومات التي تحتاج للتحرك من أجل أشخاص معرضين لخطر انتهاكات حقوق الإنسان. **الصفحة 22**

في هذا العدد أيضاً

جدول الأعمال وعمود **ملاحظات من الميدان** من مصر (**الصفحتان 2-3**)، و**أخبار طيبة** (**الصحفة 24**)، ومالي تتوحد من أجل حقوق الروما في أوروبا (**الصفحة 7**)، والفرع البولندي لمنظمة العفو يلهم الشبان كي يصبحوا ناشطين لحقوق الإنسان (**الصفحة 18**)

الحصول على النشرة الأخبارية
تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع livewire.amnesty.org

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في السنة مقابل 15 جنيهاً استرلينياً/ 24 دولاراً أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات). وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية وهياكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

للانضمام إلى منظمة العفو الدولية
يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2013 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org
© Amnesty International Ltd
رقم الوثيقة: NWS 21/005/2013
Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programme, Amnesty International International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:
© Nikola Ivanovski

أهلاً بكم إلى النشرة الإخبارية، سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول

التحركات مُعدية. فعندما يملك أحدهم الشجاعة لأن ينهض ويكافح، فإن هذا يلهم الآخرين بأن يتبعوه.

فقد أصاب انقلاب شيلي، في 11 سبتمبر/أيلول 1973، وما تلاه من تعذيب وحالات اختفاء وأعمال قتل وقمع، الناس في مختلف أنحاء العالم بالصدمة، ودفعهم إلى النهوض للدفاع عن حقوق الإنسان.

وكان أحد هؤلاء دبلوماسي نرويجي، استخدم سلطاته الرسمية بهدوء لتهريب شيليين إلى بر الأمان، تحت أنف النظام العسكري وبصره.

وبعد أربعين سنة، جمعناه مع أحد الرجال الذين أعانهم على النجاة من سجون بينوشيه. فما إن وصل بر الأمان، حتى رد هذا السجين السابق التحية. إذ انضم إلى منظمة العفو الدولية، وما انفك يناضل من أجل حقوق الإنسان منذ ذلك الوقت. إقرأ قصتهما الملهمة على الصفحة 10.

يركز هذا العدد من النشرة الإخبارية أيضاً على حالات الإخلاء القسري في أفريقيا (الصفحات 4 – 9). وبإمكانكم المساعدة على وقف هذه الأزمة الصامتة: ابدؤوا بتوقيع مناشدتنا. وابعثوا برسالة لإنقاذ شخص معرض للخطر (الصفحتان 22 – 23). فيمكن لذلك أن يغير حياة إنسان، وأن يلهم الآخرين بأن يتخذوا موقفاً من أجل ذلك أيضاً.

اقرأ النشرة الإخبارية على شبكة الإنترنت ومدونات نشرتنا الحية على livewire.amnesty.org

نشطاء منظمة العفو يرسلون بنداء استغاثة إلى أوروبا من جزيرة ليسفوس اليونانية. يوليو/تموز 2013. وتشير شهادات الشهود إلى أن شرطة الحدود وقوات حرس الشواطئ اليونانية تعيد بصورة منتظمة اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يحاولون دخول أوروبا عبر بحر إيجة وعلى طول نهر إيفروس. وقعوا مناشدتنا لوقف عمليات الصد والإعادة التي تعرض حياة الناس للخطر على الموقع bit.ly/stop-pushbacks.

© Amnesty International (Photo: Giorgos Moutafis)

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

أطفال إسموئيل باشاجونوف، الذي توفي عقب تعرضه للتعذيب أثناء اعتقاله في دوشينبي، بطاجيكستان، في 2011. وتناضل عائلته الآن لتحقيق العدالة. وتتولى زوجة إسموئيل، سافرينيسو غولوفا، تربية أطفالهما وحدها. وأبلغتنا أنها تجد عزاءها في كلمات ابنها الأكبر: «لا تقلقي، يا أمي، فعندما أكبر سأعتني بك وبأخي وأختي الصغيرين».

اطلعوا على المزيد من الموقع bit.ly/return-to-torture

الفرع النرويجي لمنظمة العفو – الحفاظ على الإيقاع

تطوّع المغني والمؤلف الموسيقي النرويجي يارله بيرنهوفت بدعم حملة منظمة العفو لمناهضة عقوبة الإعدام من خلال تسجيل «إيقاع أرضي» على غرار نبض القلب البشري. والناس مدعوون للإبقاء على هذا الإيقاع حياً حتى إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً، وذلك بتحميل ما يريدون من موسيقى أو رقصات أو أشرطة فيديو عبر موقع Vine and Instagram.

زوروا www.keepthebeatalive.no وتبادلوا الإيقاع مع الآخرين عن طريق «تويتر» باستخدام موقع #keepthebeatalive

موقع إلكتروني جديد للناشطين الصينيين

موقعنا الجديد تماماً باللغة الصينية مليء بالأبحاث والمقالات والمدونات الحديثة حول الأنشطة والحملات العالمية. وعلى الرغم من حجبه من قبل رقابة الدولة في الصين، فسيكون مصدراً كبير الأهمية لمعلومات حقوق الإنسان للناطقين بالصينية على صعيد العالم بأسره.

زوروا zh.amnesty.org

عمليات الإخلاء القسري – خمس خطوات سهلة

تعاونت منظمة العفو ومنظمة حقوق الإنسان «الشاهد» Witness في إنتاج شريط فيديو قصير ساخر لتذكير الحكومات بما ينبغي ألا تفعل عندما تقوم بإخلاء الناس.

شاهد الشريط على bit.ly/end-Fes ابتداء من 23 سبتمبر/أيلول. وانظر كذلك قصتنا الإخبارية المصورة حول عمليات الإخلاء القسري في كينيا (الصفحة 4)، وفي نيجيريا (الصفحة 8).

«شكراً لدعمكم! الشكر لمنظمة العفو الدولية، فالمزيد من الناس يتعرفون على ما لدينا من مشكلات في بلدنا».

ليوبو كافاميو، بيلاروس، يونيو/حزيران. وقد نشرنا قصة ليوبو بشأن ابنها، يولاد، الذي أعدم في أبريل/نيسان 2011 عقب محاكمة جائرة، في عدد نشرتنا الإلكترونية لمارس/آذار – أبريل/نيسان.

شكراً لما أحدثتموه من فارق!

الشكر الجزيل لما يقرب من 100,000 ناشط وقعوا على مناشدة «حقوق الإنسان هنا، حقوق الروما الآن». لقد شعرنا بالفخر عندما قمنا بتسليم مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون العدالة والحقوق الأساسية والمواطنة، فيفيان ردينغ، المناشدة في بروكسل، بلجيكا، في يونيو/حزيران. حيث دعت المناشدة الاتحاد الأوروبي إلى وضع حد للتمييز المتفشي والمنهجي ضد أبناء الروما (الغجر) في مختلف أنحاء أوروبا.

بإمكانكم قراءة المدونة ومشاهدة الفيديو من الموقع bit.ly/R,ma-thank-you.

مناشدة لسيراليون بشأن مبادرة الرعاية الصحية المجانية

قدمنا في أبريل/نيسان مناشدة موقعة من قبل ما يربو على 11,000 شخص، من 135 بلداً، إلى رئيس سيراليون. وتدعو المناشدة الحكومة إلى وضع إطار قانوني «لمبادرة الرعاية الصحية المجانية». والهدف هو مكافحة الفساد وسوء الإدارة عبر مستوى أفضل من المحاسبة، والتأكد من تمكين النساء والفتيات من الحصول على التعويض عندما تنتهك حقوقهن.

إقرأ المزيد على bit.ly/FHCI-sierra-leone

ملاحظات من الميدان

طريق مصر الطويل نحو المساواة

© Amnesty International

أنقذ النشطاء في ميدان التحرير الشهير في القاهرة نساءً من الاعتداءات الجنسية، في حين لم تفعل السلطات شيئاً.
بقلم ديانا الطحاوي، باحثة منظمة العفو الدولية بشأن مصر

بينما نزل ملايين المتظاهرين إلى الشوارع في مصر في يونيو/حزيران ويوليو/تموز، تعرضت العديد من النساء والفتيات للاعتداء الجنسي من قبل الغوغاء في ميدان التحرير في القاهرة وفي محيطه.

وفي حين لم تفعل السلطات شيئاً، عمل الناشطون والمتطوعون التابعون «لعملية مكافحة التحرش/الاعتداء الجنسي وحراسة ميدان التحرير» (قوة مكافحة التحرش)، وهي جماعة مصرية أخرى لمكافحة التحرش الجنسي، على إنقاذ النساء من الهجمات. ولم تتوقف خطوط هواتفهم الساخنة عن الرنين حتى ساعات الصباح الأولى.

كانوا على استعداد، لأن هذه الظاهرة ليست جديدة. وتشير الشواهد إلى سلسلة مروعة من الأحداث أصبحت مألوفة الآن: حيث يطوق عشرات، إن لم يكن مئات، من الرجال ضحاياهم، ويمزقون ملابسهن، وينزعون عن رؤوسهن الحجاب، ويفكون السراويل، ويتحسسون أثدائهن وأردافهن، مستخدمين العصي والشفرات وغيرها من الأسلحة.

ففي 30 يونيو/حزيران، أبلغت قوة مكافحة التحرش عن وقوع 46 اعتداء جنسي عنيف ضد النساء. وأبلغ عن 17 هجمة أخرى في اليوم التالي، بما في ذلك ضد نساء مسنات وفتيات لا تتجاوز أعمارهن السابعة. وتأكدنا في وقت لاحق أنه تم الإبلاغ عن 170 هجوماً بين 30 يونيو/حزيران و 3 يوليو/تموز.

وجاء التصدي الهجمات وسط خطر التعرض لتهديد شخصي لا يستهان به. فتعرض الكثير من المتطوعين للضرب والاعتداء. وورد أن شخصاً تعرض لارتجاج في المخ بعد ضربة ثقيلة على الرأس، بينما احتاج آخرون لقطب جروحهم.

وفي وقت سابق من هذا العام، سارع رئيس الوزراء إلى إدانة هجمات مماثلة، واعداً بتشريعات جديدة. وأرسل «المجلس القومي للمرأة» مشروع قانون حول العنف ضد المرأة إلى الرئيس ورئيس الوزراء في منتصف يونيو/حزيران. ولكن لا يبدو أن شيئاً قد تغير.

إن الأفعال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات. ففي مارس/آذار، قدمت سبع ناجيات من الاعتداءات الجنسية أثناء مظاهرات ميدان التحرير، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 ويناير/كانون الثاني 2013، شكوى لدى النيابة العامة المصرية. وبدأت التحقيقات، ولكنها راوحت في مكانها منذ ذلك الحين. ولم يقدم أحد للمحاسبة.

وأبلغنا محام يعمل بشأن القضية أن أحد النواب العامين وصف القضية بأنها «ليست من الأولويات» نظراً للجرائم «الأكثر خطورة» التي ينبغي عليه التحقيق فيها.

إن هذا الموقف المستهتر لا يفضي إلا إلى تعزيز التمييز المتأصل والنظرات التي تلوم المرأة على الهجمات التي تعاني منها وتعرض حياتها للخطر. ومهما تشهد مصر من تطورات اليوم، فإن طريقاً طويلاً ما زال أمامنا في النضال من أجل المساواة.

اقرأ مدونة النشرة الحية لديانا على bit.ly/Egypt-assaults

رسائل

هل ترغب في رؤية آرائك وتعليقاتك منشورة في «جدول الأعمال»؟ إبعث بها إلى البريد الإلكتروني: youwire@amnesty.org

© Amnesty International/BHR

اليوم العالمي للمستوطنات البشرية – الموئل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013

بحلول 2030، سينضم ثلاثة مليارات إنسان جديد، أي بمعدل **40%** من سكان العالم الحاليين، إلى من يحتاجون إلى السكن.

وهذا يعني أنه سيكون من الضروري إضافة **96,150** وحدة سكنية يمكن للناس تسديد أجورها كل يوم، أي **4,000** وحدة كل ساعة.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل

أسبوع التحرك من أجل خوان ألمونتي

اختفى خوان ألمونتي هيريرا في 28 سبتمبر/أيلول 2009 في الجمهورية الدومينيكية. ورغم انقضاء أربع سنوات، لا تعرف عائلته حتى الآن شيئاً عما حدث له. بادروا بالانضمام إلى تحركنا من أجل التضامن معه بالتقاط صورة لأنفسكم مع صورة خوان في مدينتكم، وقوموا بتحميلها على «تومبير» Tumbir. وسنضيف صوركم إلى معرضنا للصور في سانتو دومينغو الذي سيفتتح في 28 سبتمبر/أيلول.

زوروا http://where-is-juan-almonte.tumbir.com، وبادروا بالتحرك عبر مناشدتنا على الصفحة 22.

«حتى الفئران في ب

يجري طرد الناس من منازلهم في العشوائيات، في كينيا، دون سابق إنذار، أو يعيشون في خوف دائم من حدوث ذلك. وتعرض النشرة الإخبارية لبعض الأسباب وراء حدوث عمليات الإخلاء القسري، وكيف يمكن لنا أن نزيد الضغوط من أجل وقفها.

© Amnesty International

يتي قلقة»

كانت كارولين اللان تعيش في مدينة الكرتون، وهي عشوائية – أو حي صفيح – في نيروبي، كينيا، لمدة 30 عاماً. وبنت منزلاً وعاشت هناك مع خمسة أطفال وشقيقها المسن. وعملت في خياطة الملابس للسكان المحليين.

حوالي الساعة 4:00 من صباح 10 مايو/أيار 2013، أيقظت الأسرة بفظاظة أصوات أشخاص مسلحين بالعتلات والمناجل والمطارق الثقيلة. قالت كارولين لمنظمة العفو الدولية في وقت لاحق: «كل ما فعلت هو أنني هربت. كان أخي عليلاً. وعندما جاؤوا، سقط أرضاً. وكان علي أن أحمله وأهرب. لم أتمكن من الحفاظ على شيء – وأحرقوا ماكينة الخياطة خاصتي».

وعلى مدار يومين، هُدم حوالي 400 منزل. ذكر العديد من السكان لاحقاً أن الرجال هدموا المنازل، ونهبوها وضربوا الناس. وحدث كل ذلك على مرأى من حوالي 170 من أفراد الشرطة، الذين اضطلعوا بدور نشط في تطويق المنطقة وإطلاق الرصاص الحي واستخدام الغاز المسيل للدموع لتخويف الناس.

كثير من الناس لجأوا إلى الأصدقاء والأقارب. ويعيش أولئك الذين لا يملكون مكاناً آخر يذهبون إليه الآن في ملاجئ مصنوعة من الخيزران والأغطية البلاستيكية والكرتون المقوى، على طول الطريق الترابية القريبة. لم يعد لديهم مراحيض، أو مياه بأسعار معقولة، ويواجهون خطر أن تغمرهم المياه عندما تمطر.

لم تتسلم كارولين أو جيرانها إخطاراً رسمياً بالإخلاء، وإنما كانت هناك مجرد شائعات سرت في الحانة في الليلة التي سبقت الإخلاء. واليوم ينظم الأهالي أنفسهم للمطالبة بحقوقهم، بما في ذلك بالتعويض.

السكن حق من حقوق الإنسان

يعترف دستور كينيا بالحق في السكن اللائق. ولكن عمليات الإخلاء القسري لا تزال وسيلة شائعة لإخلاء الأراضي في نيروبي. ومن دون قانون يحظر هذا بوضوح، يمكن أن يواجه الناس في مختلف أرجاء كينيا وضعاً مماثلاً لوضع كارولين وجيرانها.

ويعد الإخلاء «قسرياً» وانتهاكاً لحقوق الإنسان إذا لم تتبع فيه الإجراءات القانونية. ويشمل قانون حقوق الإنسان ضمانات محددة، مثل التشاور الحقيقي مع السكان، واستطلاع بدائل للإخلاء، وإعطاء الناس مهلة كافية. ولا ينبغي أن تجري عمليات الإخلاء ليلاً أو في الأحوال الجوية السيئة، ولا يجوز أن يبقى أحد بلا مأوى.

«حتى الفئران قلقة»

تطوير البنية التحتية هو أحد الأسباب الرئيسية لعمليات الإخلاء القسري. و«البحر العميق» هي إحدى العشوائيات التي ما زالت قائمة في نيروبي، حيث لا يزال حوالي 12,000 شخص صامدين، في منطقة وستلاندز الراقية، على الرغم من العديد من محاولات الإخلاء.

وهي الآن تحت التهديد مرة أخرى بسبب مشروع «الروابط المفقودة»، وهو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لربط اثنتين من الطرق الرئيسية. حيث سيمر أحدهما عبر «البحر العميق»، ويحتمل أن يؤدي إلى إخلاء حوالي ثلاثة آلاف شخص.

سألنا رجلاً هنا فيمَ إذا ما كان قلقاً. فأجاب «قلق؟». «حتى الفئران في بيتي قلقة. إذا لم يكن لدينا شيء للأكل، فإنها لا تأكل».

ولكن أهالي «البحر العميق» يكافحون، يداً بيد مع ما مجموعه ألف متطوع من العشوائيات في نيروبي لتشكيل «فريق الرد السريع»، الذي يعمل عن كثب مع منظمة العفو الدولية في كينيا لمواجهة عمليات الإخلاء القسري ودعم الأشخاص المتضررين (انظر قصة جون كاماو في الصفحة 6).

الآلاف من رسائل المؤازرة

والناس في جميع أنحاء العالم يقفون معهم. عندما التقى باحثو منظمة العفو الدولية مؤخراً حاكم مقاطعة نيروبي، الدكتور إيفانز كيديرو، قال إن مكتبه تلقى الآلاف من رسائل الاحتجاج ورسائل البريد الإلكتروني.

ونحن نؤمن أن تلك الرسائل – التي أرسلت رداً على دعوتنا للتحرك العاجل حول إخلاء مدينة الكرتون– كانت السبب الرئيسي وراء موافقة الحاكم كيديرو على مقابلتنا.

حيث قال الدكتور كيديرو إنه قد أرسل موظفين للتحقيق في ما حدث، وإيجاد حلول لأولئك الذين أصبحوا بلا مأوى. ونحن نعتزم إزامه بكلمته.

إمرأة تجلس بين الأنقاض التي كانت ذات يوم مدينة الكرتون. حيث هدم نحو 400 منزل في هذه المستوطنة العشوائية في العاصمة الكينية، نيروبي، أثناء عملية إخلاء قسري جرت في 10 مايو/أيار 2013، ما ترك سكانها بلا مأوى وأسرى لليأس.

العشوائيات وعمليات الإخلاء القسري

- يعيش أكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم في مستوطنات عشوائية، أو أحياء الصفيح.
- ويعيش 75 في المائة من السكان في المدن الأفريقية جنوب الصحراء، في عشوائيات.
- بحلول عام 2025، سيزيد عدد الأفارقة الذين يعيشون في مدينة كبيرة أو صغيرة على من يعيشون الريف.
- تشكل عمليات الإخلاء القسري انتهاكاً جسيماً للحق في السكن اللائق.

المصادر: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، برنامج المستوطنات البشرية – الموئل في الأمم المتحدة

ضعوا حداً لعمليات الإخلاء القسري

تناضل منظمة العفو الدولية لوضع نهاية لعمليات الإخلاء القسري على نطاق العالم. ففي كينيا، نطلب من السلطات تمكين الجميع في «مدينة الكرتون» من الحصول على التعويض عن الانتهاكات التي عانوها، فضلاً عن السكن البديل. وإننا نحثهم أيضاً على التشاور مع السكان في «البحر العميق»، وتجنب عمليات الإخلاء التي تنتهك حقوق الإنسان.

وجنباً إلى جنب مع شركائنا المحليين، ندعو أيضاً أمين سر مجلس الوزراء الجديد في كينيا لشؤون الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية، تشارتي نجيلو، إلى المباشرة فوراً بطرح قانون لحظر عمليات الإخلاء القسري.

وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول– «يوم الموئل العالمي للأمم المتحدة» – سوف نذكر الحكومات بأن لكل فرد الحق في السكن اللائق. وسوف نقوم بنشر بحوث جديدة تركز على «مدينة الكرتون» والبحر العميق. لأن هذين المجتمعين يمثلان نمطاً من الإخلاء يتكرر عبر كينيا وفي جميع أنحاء أفريقيا: انظر قصتنا المصورة من نيجيريا في الصفحتين 8 – 9 .

بادر بالتحرك الآن

ساعدنا على وقف عمليات الإخلاء القسري في كينيا. قم بالتوقيع على عريضتنا ابتداءً من 23 سبتمبر/أيلول وشاهد عرض الشرائح على amnesty.org/endforcedevictions

© Nikola Ivanovski

«ينجحون فقط إذا لم يجر التشاور معنا»

يدير جون كاماو فندقاً صغيراً في عشوائية «البحر العميق». ولديه ستة أطفال.

«انضمت إلى مجموعة في القرية تعرف باسم» فريق الرد السريع». تبادل الأفكار بشأن كيفية مواجهة هدم مساكننا، لأن هذه هي أمور تجبرنا على الخروج من جميع القرى في نيروبي.

«لا نجري وراء الشائعات. فنحن نهاتف بعضنا البعض، ونقوم بالربط الشبكي في هذه القرية والقرى الأخرى للبحث عن الحقيقة وتحديد كيفية بدء حملتنا.

«بدأنا نشهد أشخاصاً يمشون ويلتقطون الصور. وبدا البعض وكأنهم مساحي أراضي. لم يذهبوا إلى مكاتب إدارتنا، كما لم يكونوا بصحبة شيوخ القرية أو أحد الرؤساء. لذا اعتقدنا أن شيئاً ما يحدث دون معرفتنا.

«اكتشفنا أنه كان لديهم خططاً معينة تنجح فقط إذا لم تجر مشاورتنا.

«إذا حصل الهدم هنا في «البحر العميق»، سوف نتأثر، عائلتي وأنا، بصورة هائلة، لأنه ليس لدي مكان للذهاب إليه. وسوف يضطر أولادي إلى مغادرة المدرسة وسيبدؤون بعد ذلك بإساءة التصرف، وهذه ستكون مشكلة، حتى بالنسبة للحكومة.

«نشعر بأننا لا نعامل كبشر. بل كالحيوانات. أود لو أن السلطات تصيغ استراتيجياتها من خلال الدستور، وتعاملنا كمواطنين كينيين وتزودنا بالسكن في مناطق جيدة نستطيع العيش فيها».

© Amnesty International

© Amnesty International

متحدين نقف

ما الذي ألهم الناشطين في مالي كي يناضلوا من أجل حقوق «الروما» في أوروبا؟

ما الذي ستفعله إذا ما أجبرت على ترك بيتك قسراً؟ «سأشعر بأن العالم قد تخلى عني». هذا ما قاله الرجل الشاب وهو ينظر إلى آلة التصوير مواجهة.

شارك الشاب في شريط فيديو أنتجته «الشبكة الشبابية لفرع مالي لمنظمة العفو» للاحتفال «باليوم الدولي للروما»، في 6 أبريل/نيسان. حيث نظّم ناشطو منظمة العفو كذلك فعالية كبيرة في العاصمة المالية، باماكو، إلى جانب ما يربو على 130 منظمة محلية.

وكان الهدف خلق الوعي بعمليات الإخلاء القسري التي تستهدف أبناء الروما (الغجر) في دول الاتحاد الأوروبي. ولكن ما الذي ألهم الناشطين هنا كي يدافعوا عن حقوق أشخاص يعيشون على بعد آلاف الأميال عنهم؟

ففي نهاية المطاف، لدى مالي ما يكفيها من المشكلات. إذ اندلع النزاع المسلح في شمال البلاد، في أوائل 2012، وتلا ذلك انقلاب عسكري في الجنوب. ولم تُلغ حالة الطوارئ العامة إلا في يوليو/تموز من السنة الحالية.

الجواب البسيط الذي قدمه فوفانا ساليف، منسق منظمة العفو للحملات والتعبئة في فرع مالي، على هذا السؤال كان: «التضامن الدولي». وأوضح قائلاً: «ثمة تشابه كبير بين ما يحدث لأبناء الروما في أوروبا وما يحدث في مالي.

«وبمساعدة أبناء الروما، فإن منظمات المجتمع المحلي هنا تستطيع أن تبدأ العمل من أجل القضية نفسها محلياً».

فوق: ناشطون في مالي يحتجون على عمليات الإخلاء القسري وفصل أبناء «الروما» في إيطاليا، 2012.

يمين: تقول اللافتة: «أوقفوا الإخلاء القسري!!!» أقصى اليمين: صبي في مالي يبعث برسالة واضحة بأن «السكن حق من حقوق الإنسان».

أُنشئ فرع مالي لمنظمة العفو في 1991، ويضم الآن أكثر من 3,000 عضو. وقام الفرع بتنظيم ثلاث فعاليات جماهيرية كبيرة بشأن حقوق «الروما» منذ 2011.

يقول فوفانا: «حضر ما يربو على 2,000 شخص كل فعالية من هذه الفعاليات، وقد حظيت بتغطية تلفزيونية على الصعيد الوطني. وعندما رأى الناس هنا ما يحدث لأبناء الروما، شعروا بحزن شديد وكان عليهم أن يقدموا لهم الدعم.

«كما قمنا بتزويد الصحافة بالمعلومات بشأن ما يحدث في أوروبا. إذ لم يصدق الصحفيون أن ثمة فصلاً بين الطلاب في الصفوف الدراسية في بلد أوروبي. وبدا أيضاً أنهم لا يصدقون ما يحدث من عمليات إخلاء قسري كبيرة في فرنسا».

لقد كانت لأسلوب مقاربة المسألة هذا نتائج عظيمة. إذ قدّم الفرع المالي لمنظمة العفو 1,113 توقيعاً للمناشدة العالمية لمنظمة العفو التي حملت شعار «حقوق الإنسان هنا، حقوق الروما الآن»، وسُلمت إلى مفوضة الاتحاد الأوروبي، فيفيان ردينغ، في يوليو/تموز وكانت تحمل ما مجموعه 94,500 توقيع.

كما أحدثت هذه المقاربة فارقاً على الصعيد المحلي. يقول فوفانا: «تلقينا رداً من رئيس حكومتنا يقول إنه سوف يقوم بتحليل المشكلة في مالي. وشجّع وزير العدل الجميع، بمن فيهم الروما، على أن يدافعوا عن حقوقهم.

«كما اعترف ممثل وزير الإسكان بأن ما يحدث لأبناء الروما يحدث في مالي أيضاً، وبأن ثمة تضامناً معنا».

شاهد شريط الفيديو الذي أنتجه الفرع المالي لمنظمة العفو على bit.ly/Mali-solidarity

يوم قدِمت الجرافات

«لقد شلوا حياتي، وقلبوا اتجاه عقارب الساعة رأساً على عقب».
فرايدي أوغونييمي

لن ينسى أهالي البادية الشرقية اليوم الذي جاءت فيه الجرافات. فصباح السبت، 23 فبراير/شباط 2013، شاهدوا بأم أعينهم منازلهم ومحلاتهم التجارية في ولاية لاغوس، بنيجيريا، وهي تتهاوى. ولم يسمح لهم حتى بجمع ملابسهم ومقتنياتهم.

كانت النتيجة مسح ما لا يقل عن 266 منزلاً ومحلاً تجارياً في هذه المستوطنة العشوائية، أو حي الصفيح، عن وجه الأرض بالكامل. وتضرر من ذلك نحو 2,237 أسرة و9,000 شخص. كما جرى تجريف المنطقة لإقامة مشروع إسكان حضري جديد، من غير المحتمل أن يكون ثمن أو إيجار وحداته ضمن قدرة من فقدوا بيوتهم.

لقد دمرت عمليات الإخلاء والهدم الواسعة النطاق حياة آلاف البشر في نيجيريا. ولم تكترث السلطات في العادة بتعويض من فقدوا ممتلكاتهم أو تُقدم لهم السكن البديل.

إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى وقف جميع عمليات الإخلاء الجماعية في مختلف أرجاء نيجيريا إلى حين إقرار الحكومة قانوناً يحظر عمليات الإخلاء القسري.

بادروا بالتحرك الآن

واحصلوا على تحديثات الحملة واعرفوا المزيد عن طريق facebook.com/ainigeria

© Private

كانت زوجة بول حاملاً في شهرها الثامن بثلاثة توائم عندما هُدم بيتها في 23 فبراير/شباط. وقال بول إنها غابت عن الوعي نتيجة الصدمة، وأدى ذلك إلى ولادة مبكرة. وتعيش الآن وأبناءها الأربعة مع والديها والعائلة، في غرفة واحدة. وحالتها الصحية سيئة. بينما ينام بول، وهو حمّال يبلغ من العمر 38 سنة، تحت الجسر. يقول: «أذهب لرؤية زوجتي وأطفالي أحياناً، ولكن أشعر بالخجل عندما أذهب هناك وليس في جيبي قرش. لو كانت لدي نقود، لاستأجرت شقة، فالأطفال يفتقدونني أيضاً».

© Amnesty International

© SERAC

فوق: فرايدي أوغونييمي في الملجأ الذي يعيش فيه عقب هدم بيته. يقول: «طوردت لإخراجي من بيتي مع ابنتي البالغة من العمر خمس سنوات وابني البالغ ثلاث سنوات. قالت الشرطة إنها ستطلق النار علينا إذا عدنا إلى البيت. قبل الهدم، كنت أملك بيتاً بنيته وآخر ورثته عن والدي. وكان عندنا مرحاض عام، وكانت لدي غرف أؤجرها. وكنت استخدم الإيجار لإطعام أطفالي ولدفع نفقات المدرسة. لقد شلّوا حياتي، وقلبوا اتجاه عقارب الساعة رأساً على عقب. إنهم يعاملوننا كما لو أننا لسنا نيجيريين. نحن الذين كنا نصوّت لهم، ولكنهم الآن يدمرون حياة الفقراء».

© SERAC

يمين: فقدت بيمبو أوسوبي، البالغة من العمر 55 سنة، بيتها ومصدر رزقها في 23 فبراير/شباط، وتنام الآن في العراء تحت ناموسية. وتكافح من أجل الحصول على تعويض عن كل شيء فقده أهالي مجتمعها المحلي. تقول: «لم ينذرونا بأي صورة من الصور. جاءوا بمهدّاتهم وكان جميع عملائهم مسلحين. كان لدي بيت ومستأجرون؛ وكان لدي دكانان أبيع فيهما المشروبات أيضاً. هل تعلم كيف تشعر المرأة عندما تفقد طفلها؟ هذا ما شعرت به عندما حدث ما حدث في ذلك اليوم. «عندما تمطر، أقف وأنتظر حتى يتوقف المطر، وبعد أن يتوقف المطر، أبحث عن ماء ساخن أو شاي. لم يعد أطفالي معي؛ أرسلت ثلاثة منهم إلى الشمال وواحداً إلى أغبره. لا أريد لأطفالي أن يمروا بما أمر به من شدة».

© SERAC

جرافة تقوم بهدم بيوت البادية الشرقية في 23 فبراير/شباط 2013.

تحت: رجل شرطة يلوح بعصاه للأهالي أثناء عملية الهدم. وأبلغ سكان المنطقة منظمة العفو أن قوة مدججة بالسلاح من رجال الشرطة أشرفت على عملية الهدم وضربت عدة أشخاص حاولوا المقاومة.

© SERAC

بيمبو أوسوبي وآخرون من أهالي البادية الشرقية يتحدثون إلى وسائل الإعلام أثناء احتجاج نظموه في 25 فبراير/شباط 2013 خارج مكتب حاكم ولاية لاغوس.

شيطان ماكر

© Fredrik Naumann/Felix Features

عقب انقلاب 1973 العسكري في شيلي، حضر السفير فروده نيلسن عشاء مع كبار ضباط الدكتاتورية العسكرية. وخلف ظهورهم، كان يقوم بتهريب المنشقين إلى النرويج.

بقلم ماريان ألفسن/فيلكس ميديا

أوسلو، النرويج، 25 يونيو/حزيران 2013: هي واحدة من تلك اللحظات التي يبدو فيها وكأن الزمن قد توقف. لحظة اللقاء ما بين رجلين تقاطعت حياتيهما بصورة دراماتيكية قبل قرابة أربعة عقود.

يقول فيكتور هورمازابال، وهو الآن في السابعة والستين، وهو يهز يد فروده نيلسن برقة: «لقد ساعدتني على الهرب من شيلي».

يقاوم الدبلوماسي السابق، الذي شارف على التسعين، دموعه التي توشك أن تنهمر عندما يدرك أن فيكتور كان واحداً من مئات الأشخاص الذين ساعدهم على الهرب من بين يدي جلاوزة الجنرال أوغوستو بينوشيه وجلاديه، عقب انقلاب 1973.

يشعر فروده، المعروف باهتمامه الشديد بكل فرد ساعده على الهرب، بتوتر ملحوظ إزاء حقيقة أنه لم يعد يتذكر قضية فيكتور بتفاصيلها.

ولكن فيكتور يتذكرها. وما زال كل تفصيل من تفاصيل الدور المهم الذي لعبه فروده لإنقاذ حياته حي في ذاكرته.

فالديفيا، شيلي، نوفمبر/تشرين الثاني 1973: «ما الذي تعرفه عن الأسلحة؟» يسأل صوت غاضب. ومن خلف عصابة عينيه، يتعرف فيكتور على من يقوم بتعذيبه. إنه الملازم الذي استجوبه في المرة الأولى عقب القبض عليه قبل أسابيع. يفرغ الرصاصات الست من مسدسه على الطاولة، ويعيد إحداها إلى مسدسه، ويصوبه إلى رأس فيكتور.

«أين البنادق»، يسأل مرة أخرى. يجيب فيكتور، «لا أعرف». فالكيميائي البالغ من العمر 27 سنة، وعضو «الحزب الاشتراكي» ورئيس الفرع المحلي لنقابة عمال المستشفيات، لا علم لديه بالخطط المزعومة لاختطاف أفراد عائلات موظفين عسكريين، لاستخدامهم في الحصول على الأسلحة والقيام بانقلاب مضاد.

يخرج من المسدس صوت طقة. لا صوت لرصاصة. «أين هي الأسلحة»، يصرخ الجلاد. «لا أعرف»، يكرر فيكتور. طقة أخرى. ولا تخرج الرصاصة. تكرر ذلك أربع مرات. وعند ذلك توقف الجلاد فجأة.

يقول فيكتور: «في البداية تشعر بالخوف. ثم تفكر فقط في البقاء على قيد الحياة. وتصل إلى حد أن الجسد يصبح مستعداً لتلقي أي شيء». وما زال يحمل علامات باهتة على جبينه حيث كان معذبوه يلصقون الأقطاب الكهربائية.

أوسلو، سبتمبر/أيلول 1973: يقول السفير النرويجي في شيلي آنذاك، أوغست فليتشر: «الشيليون يحتفلون بالانقلاب كما احتفل النرويجيون في 8 مايو/أيار 1945 [يوم انتهاء الاحتلال النازي للنرويج]. ويشعر بالارتياح لأن وقود التدفئة قد عاد ليتوافر في العاصمة، سانتياغو.

أما الدبلوماسي المخضرم، فروده نيلسن، فيغادر إلى شيلي كمبعوث خاص لشؤون اللاجئين، وقد وجهت إليه التعليمات بتقديم المساعدة للأشخاص المضطهدين سياسياً. ونظراً لقضائه ثلاث سنوات في أسبانيا الجنرال فرانكو، فهو يتكلم الأسبانية، وكان قد قام

بمساعدة منشقين من قبل.

يتذكر فروده: «منحت صلاحيات واسعة»، مشيراً إلى أنه تجاوز معظم الأعراف الدبلوماسية لتحقيق ما ذهب من أجله. ويوضح قائلا: «كان وزير الشؤون الخارجية إلى جانبي، ولكنني كنت حريصاً بأن لا أعرض نفسي للترحيل. فإذا ما اضطررت إلى مغادرة البلاد، لن يكون بإمكاني مساعدة أحد. ولذا كنت أتأكد من التعرف على الأشخاص المناسبين، أولئك الذين كانوا يصنعون القرارات».

وإلى حد أنه كان يتناول طعام العشاء مع الجنرال أوغوستو بينوشيه وزوجته، لوسيا هيريارت. وأثناء العشاء، كانت لديه الشجاعة الكافية كي يطلب من بينوشيه بصورة مباشرة مساعدته في هذه القضية أو تلك. يقول: «لاحقاً، وأثناء مناسبة دبلوماسية، أشار بينوشيه إلي ليقول لمن كانوا يقفون بجانبه: ‹أيها السادة، هذا الرجل يريد أن ينقذ العالم›».

تقول ابنته، راندي إليزابيث نيلسن: «عندما يتحدث أبي إلى الناس، تشعر أنه موجود هناك لأجلك فقط. تشعر بالأهمية. ولهذا كان الناس يصغون إليه، ولكم استطاع أن ينال الحظوة لدى من في السلطة».

يقول فروده: «لكل فرد قيمته. لا ينبغي أن تنسى ذلك». ويضحك: «لقد كنت شيطاناً ماكراً».

وما بين نوفمبر/تشرين الثاني وسبتمبر/أيلول 1974، تجمعت لديه قائمة تضم 100 اسم ليعمل على لجوئهم إلى النرويج. وقام بتقصي كل حالة عرضت عليه من قبل شبكة من أشخاص يمدونه بالمعلومات تقصياً دقيقاً. يوضح فروده قائلاً: «اخترت أولئك الذين كانوا يحتاجون إلى مساعدتنا أكثر من غيرهم».

ومن خلال جملة عمليات لتحويل الأنظار وإقامة الصلات مع الحراس العسكريين عند بوابات السفارة، قام بتهريب الأشخاص إلى السفارة ومنها. كان الأمر أحياناً سهلاً، كأن تمر سيارة ببطء عبر بوابات السفارة كي تتيح لأشخاص مختبئين في الخارج أن ينحنوا ويتخفوا وراءها وهي تمر تحت أنوف الحراس، وليخرجوا بعد ذلك بهدوء إلى بر الأمان.

يقول فروده: «كان أول أمين سر لي سائق دنيء في الشوارع الخلفية»، موضحاً كيف كانوا بعد ذلك ينقلون المنشقين إلى المطار، ومن ثم إلى طائرات الخطوط الجوية الاسكندنافية المتجهة إلى أوسلو.

وفي 1975، عاد فروده نيلسن إلى شيلي كسفير، وهو منصب شغله من 1988 – 1992. حيث تمكن بعد ذلك من الاستفادة من مرسوم مفاده أن بالإمكان الإفراج عن سجناء سياسيين يتم انتقاؤهم إذا ما أمّنوا الحصول على تأشيرة دخول إلى بلد آخر.

سجن سانتياغو، 1975: يقول الرجل ذو اللباس الرسمي المهندم الجالس أمام فيكتور: «يلح بعض أصدقاؤك النرويجيون علي بأن أخرجك من هنا». يرد فيكتور: «ولكنني لا أعرف أي شخص في النرويج؟» ويشرد فكره متسائلاً. من هو هذا فروده نيلسن الذي يقول إنه يستطيع أن يساعد على إخلاء سبيله من السجن؟ حيث كان يجبر أحياناً على شرب الماء من المرحاض ويأكل كسر الخبز العفنة التي يتركها الآخرون في الزنازين؟

وكان «أصدقاء» فيكتور الذين ناضلوا من أجل إنقاذه هم أعضاء المجموعة 6 لمنظمة العفو الدولية في أوسلو، التي تبنته باعتباره سجين الرأي «الخاص بها». حيث تلقى أسقف فالديفيا آنذاك رسالة تسأله عما إذا كان يستطيع فعل شيء لإنقاذ فكتور من الإعدام. وعقب سبعة أسابيع من الانتظار القلق، جرى تخفيف حكم الإعدام الصادر بحقه إلى السجن المؤبد، وصار باستطاعته، أخيراً، أن يغمض عينيه وينام.

يتذكر فيكتور: «كانت لدي شكوكي، ولكنني قررت أن أثق بفروده. إذ قدم إلي والاهتمام الصادق بقضيتي باد عليه».

ورفض بينوشيه طلب منحه تصريحاً بالسفر مرتين. وعقب ذلك، أُبلغ فيكتور بأن مونيكا ناداريا‌غا – وزيرة العدل في شيلي آنذاك وابنة عم بينوشيه وكاتبة «قانون العفو لسنة 1978» السيئ الصيت، الذي ما زال يحمي العديد من أتباع النظام من المقاضاة – قد مررت طلب منحه التصريح بين كومة من الرسائل، وأن بينوشيه وقّعه دون تدقيق.

ويؤكد فروده أن مونيكا ماداريا‌غا كانت واحدة من أكثر من كان يتصل بهم قيمة. «تمكنت من إقناعها بمساعدتي»، يقول. «والدعم الذي حصلت عليه من منظمة العفو لم يكن يقدر بثمن كذلك. فعندما كنت أتفاوض، كنت أجد عوناً كبيراً لطلبي إذا ما قامت منظمة العفو بمساندتي».

وفي مارس/آذار 1977، هبطت طائرة فيكتور هورمازابال في أوسلو. وكانت في جيبه أسماء داعميه النرويجيين، وبينهم قائد مجموعة ليان لمنظمة العفو في أوسلو، كارل هالسه. قدم المساعدة لفيكتور كي يجد عملاً في المدرسة النرويجية للعلوم البيطرية، حيث ظل يعمل حتى تقاعد مؤخراً. ولا يزال عضواً نشطاً في الفرع النرويجي لمنظمة العفو.

أوسلو، 1982: لا يستطيع فيكتور تصديق عينيه. تقول الرسالة التي تلقاها إن رامونا ألبورنوز دي كاريل، سجينة الرأي الأرجنتينية «المتبناة من قبله»، قد أفرج عنها. وكانت مجموعته المحلية لمنظمة العفو قد نظمت الحملات لسنين من أجل حريتها. إنه لشعور جميل أن تستطيع رد الدين الذي في عنقك.

© Fredrik Naumann/Felix Features

© Julio Etchart

© Fredrik Naumann/Felix Features

فوق: السفير النرويجي السابق في شيلي، فروده نيلسن
تحت (إلى اليمين): فيكتور هورمازابال.
يسار: الجنرال أوغوستو بينوشيه، 1987.
تحت (إلى اليسار): كانت واحدة من تلك اللحظات التي يبدو فيها أن الزمن قد توقف. اجتماع بين رجلين تقاطعت حياتهما بصورة دراماتيكية قبل نحو 40 سنة: السفير النرويجي السابق في شيلي، فروده نيلسن، يدرك أن فيكتور هورمازابال كان واحداً من عديدين ساعدهم على الهرب من قمع بينوشيه في السبعينيات.

كتم أنفاس الجامعات الإيرانية

«الجامعات هي صوت الناس ولهذا السبب يحاولون إسكاتها» – هذا ما أبلغ طالب إيراني باحثي منظمة العفو به مؤخراً في تركيا. حيث اضطر إلى الهرب للعيش في المنفى لتجنب الاضطهاد والحرمان من التعليم العالي، مثل آخرين كثر. وتعكس قصصهم كيف أن الحكومة الإيرانية تقوم بتطهير الجامعات من الفكر المستقل والمعارض.

© Campaign for Equality

© Private

يقضي سيد ضياء الدين نبوي، وهو طالب هندسة يعرف باسم ضيا، فترة سجن من 10 سنوات في إيران. ويمكن أن لا تعتبر «الجرائم» التي سجن بسببها كذلك في معظم البلدان. ولكن قصته مثال على ما يتعرض له الطلبة الناشطون الذي تقبض عليهم آلة الدولة القمعية في إيران.

إذ قبض على ضيا في يونيو/حزيران 2009 عقب انضمامه إلى احتجاج جماهيري عقب ظهور نتيجة الانتخابات الرئاسية التي اختلفت بشأنها الآراء. وتعرض للضرب أثناء الاستجواب، وأدين عقب محاكمة جائرة من أساسها.

ومن السجن، كتب قصيدة موجهة إلى القاضي. ليقول في أحد أبياتها: «إن الحكم الغريب الذي أصدرته بحقي... جعل العدالة والنزاهة تغادر من الباب».

«لم يعد هناك مجال للمقاومة»

تعاظمت الجهود لخنق الرأي المخالف في مؤسسات التعليم العالي عقب انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران في 2005. واستخدمت حكومته إجراءات شديدة القسوة تسمح للجامعات بتعليق دراسة الطلاب وطردهم بسبب أنشطتهم أو معتقداتهم.

وأدت عملية إعادة انتخابه الخلافية في 2009 إلى احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق. حيث شنت قوات الأمن غارات على الجامعات وعلى قاعات نوم الطلبة في مختلف أرجاء البلاد، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن سبعة طلاب وإلى اعتقالات جماعية. كما فرض حظر على عشرات المطبوعات والجماعات الطلابية.

وأجملت سحر رضا زاده، وهي طالبة سابقة في جامعة طهران، الأمر على النحو التالي: «لم يبق مجال للمقاومة في الجامعات بعد الآن».

خنق الحرية الأكاديمية

تستهدف السلطات كذلك أعضاء الهيئات التدريسية الذين تثير آراؤهم «الشبهات». فقد قامت الجامعات بطرد عشرات الموظفين الأكاديميين وإحالتهم إلى التقاعد قسراً وبتخويفهم. وقبض على العديد من هؤلاء وحوكموا.

وقد تطور هذا النسق على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، حيث واجه آلاف الطلاب العراقيل أمام إكمال دراستهم أو طردوا. وجلُّ هؤلاء من أبناء الأقليات ممن أصبحوا ناشطين، أو ممن عبروا عن «آراء غير مقبولة».

وبعضهم ضحايا لتصميم السلطات على «أسلمة» التعليم العالي. حيث انطوت هذه السياسة على إلغاء مساقات دراسية غير مرغوب بها، وفصل الذكور عن الإناث، وإقصاء الفتيات عن دراسة بعض الموضوعات، ومعاقبة من لا يتقيدون باللباس المتشدد أو قواعد السلوك الصارمة، وخاصة من الإناث.

تعذيب حتى «الاعتراف»

تعرض العديد من الطلاب للتعذيب وأدينوا بارتكاب «جرائم» غامضة تستدعي عقوبات ثقيلة.

فحكم على إحسان منصوري، وهو طالب في جامعة الأمير الكبير في طهران، بالسجن 22 شهراً عقب القبض عليه في 2007. وذكر أنه تعرض للتعذيب مدة 13 يوماً إلى أن «اعترف». وفي المحكمة، حاول أن يشتكي للقاضي:

«أخبرته أنني أريد مقاضاة المخابرات لأنني تعرضت للتعذيب. فأبلغني بأنه سوف يبعث بي إلى الحبس الانفرادي إذا ما عكرت صفو النظام في المحكمة».

وتقضي بهاره هدايت، وهي ناشطة من أجل حقوق المرأة وعضو في أكبر هيئة وطنية للطلبة في إيران، فترة حكم بالسجن 10 سنوات، بتهم تشمل «إهانة الرئيس» و«التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الأمن القومي».

ابنة ثورية

يمين فوق: بهاره هدايت، العضو في الحملة الإيرانية من أجل المساواة.
يمين تحت: مجيد توكّلي.
فوق: ضياء نبوي.

وفي أبريل/نيسان 2012، عبّرت في رسالة مفتوحة عن حزنها على وجودها في السجن بالقول: «تستطيع رؤية حياتك وهي تنقضي أمام عينيك».

وقبض على مجيد توكّلي، الفائز بالجائزة النرويجية الطلابية للسلام لسنة 2013، في ديسمبر/كانون الأول 2009، عقب إلقائه كلمة أثناء مسيرة جامعية سلمية. وفي اليوم التالي، نشرت وكالة الأنباء الرسمية صورة له وهو يرتدي ملابس نسائية، وعلى ما يبدو بقصد إذلاله.

ورد نحو 450 رجلاً على ذلك بنشر صور لأنفسهم على شبكة الإنترنت وهم يرتدون غطاء الرأس النسائي، وحمل بعضهم لافتات تقول: «نحن مجيد» (شاهد الشريط على bit.ly/We-Are-Majid) وحكم على مجيد بالسجن تسع سنوات ومنع من السفر إلى خارج إيران أو إكمال دراسته الجامعية.

إننا، ومع اقتراب العام الدراسي الجديد، ندعو السلطات الإيرانية المنتخبة حديثاً إلى حماية حقوق الطلاب والأكاديميين، ومحاسبة قوات الأمن التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان.

بادروا بالتحرك الآن

ساعدونا على إخراج ضياء نبوي من السجن: ويمكن الاطلاع على كل المعلومات الخاصة به في المناشدة العالمية الخاصة به على الصفحتين 22 – 23.

حورية مصدق باحثة في منظمة العفو الدولية بشأن أفغانستان، وظهرت مؤخراً في معرض للصور عن النساء الأفغانيات في المملكة المتحدة. وتحدثت «للنشرة الإخبارية» عن الطريقة التي ألهمتها الحرب وخسارتها الشخصية بأن تصبح ناشطة.

ولدت في هيرات، بأفغانستان، عقب فترة وجيزة من انقلاب يوليو/تموز 1973. ودعاني والدي، الذي كان محافظاً في الحكومة الأفغانية قبل تسلم الشيوعيين السلطة، «ابنتي الثورية».

أذكر والدتي وهي ترتدي التنانير القصيرة وتأخذنا إلى السينما. وكانت خالتي في الجامعة وتسافر وحدها في الحافلة بين كابول وهيرات. وكنا نقوم بنزهات خلوية حاشدة كل يوم.

كانت ثورة «الساور» (تسلم الحزب الشيوعي الأفغاني السلطة) في 1978 بداية البؤس لأفغانستان. اختبأنا في البدروم، ولكن ظللنا نسمع أصوات الرصاص. وضع الشيوعيون إخواني في السجن، وجاءوا للقبض على أبي مرتين.

وفي 1982، أصبحت الحياة في غاية الصعوبة لعائلتي. هوجمت المدارس، وتعرض المعلمون للقتل والطلاب للتسميم. ومرات عديدة، قال والدي إن أصدقاءه قد «اختفوا»، أو قتلوا، أو فروا من البلاد. ساد الخوف طوال الوقت، وكان الأمر في غاية الصعوبة لوالدي.

انتقل بنا إلى كابول عندما كنت في التاسعة. ولكنه توفي هناك بسبب مرض السرطان. تغيرت حياتنا. وأجبر أخي، البالغ من العمر 16 سنة، على الالتحاق بالخدمة العسكرية. وفر إخواني الأكبر سناً من البلاد.

تمكنت من إنهاء الدراسة الثانوية وذهبت إلى الجامعة لدراسة الصحافة، إلا أن الحرب الأهلية اندلعت في 1992. وتحولت الجامعة إلى أرض معركة. كانت فصائل المجاهدين تتقاتل على السلطة وتقصف المناطق المدنية. وأصيب بيتنا بصاروخ قتل أخي الأصغر. كان يمكن أن تستهدف لأي سبب وبلا سبب.

تزوجت، وأنجبت طفلتي ثم غادرت إلى باكستان. وحصلت على وظيفة مراسلة صحفية بشأن أفغانستان. وفي 2002، عدنا إلى كابول، عقب انهيار نظام «طالبان». بدت لي وكأنها كومة من الأنقاض. كانت «طالبان» قد ذهبت، ولكن كان الناس لا يزالون خائفين.

وكانت منظمة العفو الدولية لتوها قد افتتحت مكتباً لها في كابول. فتقدمت للحصول على وظيفة. ثم في 2008، عرضت علي وظيفة باحثة بشأن أفغانستان للعمل في مقر منظمة العفو في لندن، ولذا انتقل زوجي وأطفالي الثلاثة إلى هناك.

أرغب في العمل في «المحكمة الجنائية الدولية» وفي أن أجعلهم يدرسون مسألة إجراء تحقيق في جرائم الحرب في أفغانستان، حتى يُقدم الجناة في جميع الأنظمة التي تسلمت السلطة منذ 1978 إلى ساحة العدالة. فما دمنا نرى هؤلاء الناس يتجولون ويمارسون السلطة، لن يتغير أي شيء في أفغانستان.

هذا نص مقتطف من «لو أصبحت صوتاً»، وهو معرض نظمته «الجمعية البريطانية للنساء الأفغانيات» وفرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو الدولية. زوروا britishafghanwomen.org.

حورية في طهران، بإيران، أثناء زيارة لأختها التي كانت تعيش كلاجئة هناك منذ 1991.

سري لنكا قولوا الحقيقة

مع انشغال سري لنكا بالتحضيرات لاستضافة اجتماع قادة الكومنولث، يضغط أنصار منظمة العفو على نطاق العالم بأسره على حكوماتهم من أجل محاسبة سري لنكا على انتهاكات الماضي والحاضر. وهنا، يوضح ناشطون من الفرع النيوزيلندي لمنظمة العفو سبب أهمية القيام بذلك:

تعتبر لويزا باليرت محظوظة لأنها تستطيع أن تبادر إلى التحرك من أجل الآخرين، من بيتها في هوكس بيه، بنيوزيلندا، دون أن تخشى الاضطهاد.

وهذا شيء دأبت على القيام به منذ انضمامها إلى مجموعة محلية لمنظمة العفو الدولية في 1978. وهذه السنة، تبنت المجموعة قضية صحفي من منتقدي الحكومة، هو براغيث إكناليغودا، الذي اختفى في 24 يناير/كانون الثاني 2010.

تقول لويزا: «زوجته، ساندیا، مدهشة في شجاعتها. وبإمكاننا أن نضيف أصواتنا إلى صوتها وأصوات آخرين كثير من شتى أنحاء العالم، دون أن نعرض أنفسنا لأية مخاطر شخصية».

ومع أنها تشعر بغضب شديد للسماح بدولة ذات سجل مثل سجل سري لنكا في مضمار حقوق الإنسان بأن تستضيف اجتماع قادة الكومنولث في نوفمبر/تشرين الثاني، إلا أن لويزا تعتقد أن بإمكاننا توظيف المناسبة لمنفعتنا.

تقول: «ينبغي على منظمة العفو أن ترى في هذا فرصة لنقل مسألة حقوق الإنسان إلى رأس جدول الأعمال والنهوض وإحداث الضجيج اللازم. وعلينا أن نضايق حكومة نيوزيلندا كي تمارس الضغط على الحكومة في سري لنكا من أجل كشف الحقيقة».

© Photograph Warren Buckland Hawke's Bay Today

عضوا منظمة العفو الدولية في هوكس بيه، لويزا بالايرت وتوني جونسون، يلقيان نظرة على ملف الصحفي السريلانكي المختفي باغيث إكناليغودا.

«سنكتب إلى السلطات في سري لنكا وسننشر الوعي بقصة براغيث، ومهما طال الزمن سنناضل للحصول على إجابة صادقة».

لويزا باليرت

أنقذها الحظ

كانت نيروبا جورج في الرابعة من عمرها عندما غادرت سري لنكا مع عائلتها في 1983، هرباً من المذبحة المنظَّمة التي ذهب ضحيتها المئات من التاميل، واعتبرها البعض بداية الحرب الأهلية في البلاد. تقول نيروبا: «حالفنا الحظ بأن هربنا وبأننا ما زلنا على قيد الحياة». وتعيش الآن في أوكلاند، حيث دأبت على العمل كمحامٍ للاجئين على مدار السنتين الماضيتين، ولكنها ما برحت تراقب الأحداث في سري لنكا عن كثب.

«لا بد من أن يظل الحديث عن سري لنكا مستمراً. ففي اللحظة التي يتوقف فيها، تضيع القضية».

وأحد بواعث القلق التي تساورها انعقاد اجتماع الكومنولث القريب، الذي تعتقد جازمة أنه لا ينبغي أن يعقد في سري لنكا بسبب ما ارتكب ويرتكب من اعتداءات في الماضي والحاضر.

تقول: «بموافقة الحكومات على حضور اجتماع هناك، فإنها تعلن عن رغبتها في أن تغض الطرف عن هذا الاعتداءات. ولا بد لحكومات الدول أن تتخذ موقفاً، وإلا فإنها تبعث برسالة تقول إن بإمكانكم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية – وأن تفلتوا بجلودكم من العقاب».

وهذه نقطة رددت صداها راهوا أدهانوم، وهي طالبة جامعية في أوكلاند قدمت إلى نيوزيلندا من السودان مع عائلتها الإثيوبية في 1998.

تقول راهوا: «سيكون من الظلم العظيم لحقوق الإنسان أن نرى مناسبة بهذا الحجم تُستضاف من قبل دولة يبعث تاريخها على الشلل، وحكومة تواصل الاستهتار بالعالم من حولها».

© Private

هيمالي وزوجها إيان مكلينيس في سري لانكا، 2007.

«سيكون من المجافي للعقل القول ذات يوم إن سري لنكا دولة يمكن أن تضمن الحقوق الإنسانية لجميع مواطنيها، وإن هؤلاء يتمتعون بحرية التعبير عن بواعث قلقهم في العلن، وإنه يسمح لهم بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية لقادتهم، وأن ينتظر السريلانكيون من حكومتهم الشفافية والعدالة».

هيمالي مكإنيس

رسالة إلى الملكة

بالنسبة لعضو منظمة العفو الدولية المخضرم ريتشارد غرين، كان عرض شريط «لا منطقة خارج النيران» السينمائي، لمخرجه كاوم ماكراي في يونيو/حزيران، في أوكلاند، محفزاً دفعه إلى التحرك. أثار الفيلم، الذي يوثّق الانتهاكات التي ارتكبت مع اقتراب نهاية الحرب في سري لانكا، فزعه إلى حد أنه استل قلمه على الفور.

يقول: «كنت أعلم أن هناك اعتداءات في سري لانكا. ولكن الهجمات البادية للعيان على المدنيين وعلى المستشفيات مثيرة للرعب. ولا ينبغي أن يسمح لأي قائد انخرط في مثل هذه الانتهاكات بأن يفلت بجلده».

وفي رسائله، شجع ريتشارد جميع القادة – بمن فيهم رئيسة الكومنولث، الملكة إليزابيث الثانية – على مشاهدة الفيلم وعلى المطالبة بإجراء تحقيق دولي واف ومحايد في الجرائم التي ارتكبها كلا طرفي النزاع.

واليوم، يشجع كل شخص على أن يستل قلمه لإعلام سياسيي بلدانهم بأن هذه مسألة لا بد من الالتفات إليها.

ريتشارد غرين وزوجته جانيت ميلر يتسلمان جائزة منحت لهما تكريماً لعملهما البارز من أجل حقوق الإنسان في اجتماع آوتياروا السنوي في نيوزيلندا، في 2012.

«عدت إلى البيت ممزقاً تماماً عقب مشاهدتي الفيلم، واجتاحني شعور بضرورة أن أكتب رسالة إلى ممثل دائرتي في البرلمان، وإلى قادة جميع الأحزاب السياسية – ولم أستثن الملكة كذلك».

ريتشارد غرين

راهوا أدهانوم تجمع التواقيع لمناشدة منظمة العفو في أوكلاند، بنيوزيلندا، 2012.

«إذا استطاعت سري لنكا استضافة اجتماع الكومنولث، فإن ذلك سيشكل وصمة عار لسمعة هذه القمة التاريخية».

راهوا أدهانوم

إنسانية واحدة

غادرت هيمالي مكإنيس سري لنكا عندما كان عمرها لا يزيد على سنة واحدة. وقد عاشت في نيوزيلندا طيلة السنوات العشرين الماضية، بينما ظلت تسافر بين الحين والآخر إلى سري لنكا وعملت مع الأمم المتحدة هناك عندما كانت الحرب تقترب من نهايتها الوحشية. وهمها الرئيسي اليوم يتمثل في عدم تمتع الأقلية التاميلية في سري لنكا بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأغلبية السنهالية. تقول: «لقد عاش التاميل في سري لنكا منذ 2,000 سنة – فهم سريلانكيون ولا أقل من ذلك. لقد عملت في شمال شرقي البلاد ورأيت بأم عيني محنة العديد من المدنيين التاميل». تضيف: «كثيراً ما كان شعوري بإنسانيتنا المشتركة يصيبني بالانفعال الشديد – فنحن جميعاً نريد حياة أفضل لأنفسنا ولعائلاتنا».

ومثل العديد من الناشطين الذين تحدثوا إلينا بصوت عالٍ هنا، فإن ما تحمله هيمالي من آمال لسري لنكا واضحة: «سيكون من المجافي للعقل القول ذات يوم إن سري لنكا دولة يمكن أن تضمن الحقوق الإنسانية لجميع مواطنيها، وإن هؤلاء يتمتعون بحرية التعبير عن بواعث قلقهم في العلن، وإنه يسمح لهم بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية لقادتهم، وسيكون من غير المعقول أن ينتظر السريلانكيون من حكومتهم الشفافية والعدالة».

لكن من الممكن أن يتحول اجتماع الكومنولث إلى خطوة على طريق المستقبل المنشود إذا ما اتخذ قادته موقفاً لحث سري لنكا على أن تتطهر من انتهاكاتها التي ظلت، حتى الآن، تبذل جهوداً هائلة لإخفائها.

نيروبا جورج (الثانية من اليسار) مع بعض المعلمين من معهد بونغا لتعليم مجتمع التاميل المحلي في أوكلاند، نيوزيلندا.

«على المجتمع الدولي أن يرفع صوته، وإلا فإنه يبعث برسالة مفادها أن باستطاعتك ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات بجلدك».

نيروبا جورج

© REUTERS/Alexander Demianchuk

روسيا: ما من مجال للتنفس

لفت موجة من الاحتجاجات عودة فلاديمير بوتين إلى السلطة كرئيس لروسيا في مارس/آذار 2012. ومنذ ذلك الوقت، أقر البرلمان قوانين جديدة عديدة تقيِّد الحريات المدنية إلى حد أن بعض الناس أطلقوا عليها»الطابعة المجنونة». وتلقي «النشرة الإخبارية» نظرة على ستة من هذه القوانين، وكيف أنها تخنق حرية الأشخاص في الاجتماع والتعبير عن أفكارهم.

ممنوع اللعب بالثلج

خضع التشريع الروسي الخاص بالتجمعات العامة، المشدد أصلاً، لتعديل في يونيو/حزيران 2012. وشكّل التعديل أولى الهجمات العديدة على الحريات المدنية في روسيا على مدار السنة الماضية. ويزيد القانون الجديد بصورة حادة من العقوبة القصوى لمن ينتهكون هذه القواعد. إذ يمكن الآن أن يغرَّم المحتجون 9,600 دولار أمريكي. كما أدخلت السلطات جرائم جديدة من قبيل «التواجد الجماهيري المتزامن و/أو تحرك الأشخاص في الأماكن العامة».

وسخر بعض الموهوبين بروح النكتة من القانون بتقديم طلبات للحصول على تصريح «للاحتفال بعيد ميلادهم». ومهما بدا القانون الجديد مثيراً للسخرية، إلا أن الشرطة قد استخدمته في سانت بطرسبورغ لتفريق شبان كانوا يتعاركون بكرات الثلج، ولوقف قتال عفوي بالوسائد كانت مجموعة من الأشخاص تتلهى به.

تقنين رهاب المثلية الجنسية

ووصفت منظمة العفو قانوناً آخر وقعه الرئيس بوتين في يونيو/حزيران هذا العام بأنه يضفي الصفة القانونية على من يمارسون الرهاب المثلي. حيث يحظر على الأفراد والمنظمات «القيام بالدعاية للعلاقات الجنسية غير التقليدية بين القصَّر»، و«للتساوي في القيمة الاجتماعية بين العلاقات الجنسية التقليدية وغير التقليدية».

ويمكن لأي شخص يشاهد وهو يكسر هذا القانون، بما في ذلك الأشخاص الأجانب، أن يدان بدفع غرامة تصل إلى 3,000 دولار أمريكي. ويعرِّض القانون مواطني الدول الأجنبية للاعتقال والترحيل. وقد تزايدت حالات التمييز والتحرش والهجوم التي تستهدف ذوي الميول المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر في روسيا في الآونة الأخيرة، بينما جرى تفريق احتجاجات المثليين السلمية.

وفي يوليو/تموز، اعتقل أربعة هولنديين لفترة وجيزة بموجب هذا القانون أثناء تصويرهم مقابلات مع مثليات ومثليين.

خيانة وتجسس تعسفيان

تعززت وصمة العار التي ترافق دمغ المنظمات غير الحكومية بأنها «وكالات أجنبية» بقانون جديد بشأن الخيانة والتجسس أقر في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. ويعرف القانون الخيانة على نحو فضفاض للغاية ويفتح الباب أمام تأويله من جانب السلطات بطرق تعسفية.

وهذا يعني أن خطر المقاضاة بموجب هذا القانون حقيقي فعلاً، نظراً لأن كبار المسؤولين، بمن فيهم الرئيس بوتين نفسه، ما انفكوا يزعمون أن المنظمات غير الحكومية الروسية العاملة في مجال حقوق الإنسان تخدم مصالح حكومات أجنبية.

تهديد تقشعر له الأبدان بالمقاضاة بتهمة التشهير

يبدي العديد من المسؤولين الروس حساسية عالية حيال النقد، وكثيراً ما يتهمون منتقديهم بإساءة السمعة والتشهير. وعقوبة كلتا الجريمتين ثقيلة. وقد ألغى الرئيس السابق، ديميتري مدفيديف، جرم التشهير، ولكن الرئيس بوتين ألغى القرار عقب ذلك بفترة وجيزة، في يوليو/تموز 2012. وتشكل هذه التهمة تهديداً تقشعر له الأبدان بالنسبة لمن ينتقدون المسؤولين الحكوميين، الذين يمكنهم بناء عليه مقاضاة منتقديهم بتهمة التشهير.

«تجديف» «بوسي ريوت»

في مارس/آذار 2012، قبض على العضوات الثلاث لفرقة الأغاني الخليعة «بوسي ريوت» الأنثوية بتهمة «السلوك المتهتك القائم على الكراهية الدينية» عقب أدائهن أغنية احتجاجية في كاتدرائية بموسكو. وفي 17 أغسطس/آب، حكم عليهن بالسجن سنتين.

ووقع ما يزيد على 50,000 شخص في روسيا رسالة دعم للنساء الثلاث على شبكة الإنترنت. ولكن استطلاعاً للرأي أظهر أن معظم الروس يرون في حفل «بوسي ريوت» الاستعراضي عملاً متهتكاً وحاطاً بكرامة أحد المعابد.

ولكن القانون الدولي لحقوق الإنسان واضح في هذا الصدد: فحرية التعبير تشمل حتى التعبير عن النفس بصورة سلمية حتى لو ارتؤي أنه مسيء وخال من الذوق.

وللرد على «بوسي ريوت»، وكوسيلة لردع الآخرين، عرض مشروع قانون على المشرعين في سبتمبر/أيلول 2012 يجرِّم «إهانة المعتقدات والمشاعر الدينية، وتدنيس الأشياء وأماكن العبادة والطقوس الدينية». وأقر كقانون في يونيو/حزيران 2013.

وربما يكون أحد من حوكموا بموجب هذا القانون الفنان السيبيري أرتيم لوسكوتوف، الذي رسم السيدة العذراء كطفل يرتدي قبعات من الطراز الذي ترتديه «بوسي رايوت» (البالاكلافا).

وإذا ما جرت محاكمته ووجد مذنباً، فقد يواجه حكماً بدفع غرامة باهظة، وحتى بالسجن.

اعتبار المنظمات غير الحكومية «وكالات أجنبية»

ويقتضي قانون صدر في يوليو/تموز 2012 من المنظمات غير الحكومية التسجيل «كوكالات أجنبية» إذا ما كانت تتلقى تمويلاً من وراء البحار، ومنخرطة في «أنشطة سياسية». ويؤدي هذا إلى تجميد نشاط المنظمات غير الحكومية والأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان. وما لم تقم المنظمة غير الحكومية بالتسجيل، فإنها تواجه غرامات ثقيلة، واحتمال وقف عملها، ويمكن أن يواجه قادتها السجن.

وقد خضع مكتب منظمة العفو الدولية في موسكو للتفتيش في مارس/آذار، إضافة إلى مكاتب منظمات غير حكومية دولية أخرى. وأكثر الهيئات استهدافاً هي المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعلي صوتها بشأن حقوق الإنسان وتنتقد السلطات الروسية. ولكن حتى نوادي صيد السمك والمنظمات البيئية لم تسلم. وتلقت تحذيرات رسمية بوجوب التسجيل «كوكالات أجنبية».

بادروا بالتحرك الآن

يصادف 7 أكتوبر انطلاق مسيرة الشعلة الأولمبية لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي، بروسيا، وكذلك عيد ميلاد الرئيس بوتين. ساعدونا على الاحتفال بالمناسبة بتوقيعكم مناشدتنا من أجل أن يلغي الرئيس القوانين القمعية ويعطي الأشخاص في روسيا فسحة أكبر للتنفس. وزوروا bit.ly/room-to-breathe

صف من رجال شرطة مكافحة الشغب أثناء مسيرة احتجاج مناهضة لبوتين في سانت بطرسبورغ، روسيا، 15 سبتمبر/أيلول 2012.

الطريق الوعر نحو ثورة صغيرة

أنا كوليكوفسكا تخبر «النشرة الإخبارية» كيف أن الجدل وليالي السهر قد ساعدت الفرع البولندي لمنظمة العفو على إيجاد طرق تلهم الجيل الشاب كي يصبحوا ناشطين في مضمار حقوق الإنسان.

بدأنا «مشروع التربية على الكرامة الإنسانية» في 2010 وسط الكثير من الشكوك. وكان الهدف بسيطاً للغاية: توعية الشبان بضرورة معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تولد الفقر.

ولكن كان علينا من أجل ذلك استخدام أداة جديدة: ألا وهي المنهج التشاركي. كان وقع الأمر عظيماً، ولكنه بدا مربكاً، ومختلفاً كثيراً عن الطريقة التي كنا ندير بها مشاريع التربية على حقوق الإنسان حتى ذلك الوقت.

في بداية الأمر، كانت لدينا شكوك وجدل، وحتى ليال بلا نوم. بدت المسألة وكأن هناك من يقول لنا: «غادروا الطريق الرئيسي، وعوضاً عن ذلك سيروا على هذا الطريق المليء بالمطبات». وكان علينا العودة

© Amnesty International

مشروع التربية على الكرامة الإنسانية

- يشرك اليافعين في استكشاف الطرق التي تدفع بها انتهاكات حقوق الإنسان الناس نحو الفقر، وكيف يمكن للأنشطة ولاحترام حقوق الإنسان أن يساعدا في الحد من الفقر.
- يتميز المنهج التشاركي بكونه أسلوباً ذا صلة بموضوعه وقابلاً للاستدامة ويمكن تكييفه للتربية على حقوق الإنسان.
- يقوم على مصادر ثلاثة للتربية على حقوق الإنسان (متوافرة من الموقع http://goo.gl/EtHQ5) ومن منصة التعليم التفاعلية: www.RespectMyRights.org
- قد تم تجريبه من قبل فروع منظمة العفو في بوركينا فاسو وغانا وإيطاليا وكينيا وماليزيا والمغرب ونيبال والفليبين وبولندا وسيراليون وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي.
- قد أنجز تدريب 5,155 مربياً شبابياً وأشرك 35,537 شاباً في أنشطته حتى الآن.

لمعرفة المزيد أو للانخراط في المشروع، زوروا البريد الإلكتروني: hre@amnesty.org

© Amnesty International

خطوة هائلة إلى الوراء إلى جذور العملية التربوية، وأن نترك خلفنا عاداتنا وكتبنا التي دأبنا على استخدامها فيما مضى، وأن نبدأ من جديد استناداً إلى التجارب الإنسانية الفردية.

بناء الجسور

تركز عملنا بعد قليل على طرح الأسئلة وعلى التوصل إلى لغة مشتركة ترشد الجيل الشاب في رحلتهم عبر قضية الفقر. قمنا بتنقيح جميع موادنا التعليمية وطلبنا من مجموعات محورية من الشبان في بلدان مختلفة تقديم آرائها بشأن الكرامة والفقر وحقوق الإنسان.

وعندما باشرنا عقد جلساتنا التدريبية المحلية، لم نستخدم برنامجاً معداً أو مواداً جاهزة. استرشدنا بتجارب المشاركين ومعارفهم وما اكتسبوا من خبرات. لم نعد مدربين أو معلمين، وإنما مجرد ميسّرين يحاولون بناء الجسور بين تجارب الأشخاص في الشمال والجنوب العالميين.

وكلما كنا نمارس المنهج التشاركي أكثر، كنا نزداد فهماً له. وأتى ذلك ثماره. تقول ناتاليا، وهي طالبة تبلغ من العمر 15 سنة: «بفضل ورش العمل، أدركت أن علي أن أنشط في الحياة العامة إذا ما كنت أريد تغيير حياة الناس الآخرين. والأهم من كل شيء هو أنني بدأت بنفسي».

أبلغنا ماتيوزتش، وهو معلم يبلغ من العمر 29 سنة، ما يلي: «ساعدنا الأسلوب الجديد على استعادة الحماس في جلسات التدريب التي كنت أشرف عليها. والآن أشعر بالرغبة في العودة إلى التعليم في المدرسة من جديد».

كان جزء مهم من المشروع تطوير ملتقى RespectMyRights.org على شبكة الإنترنت. فهذا المنبر، الذي أوحت به لنا وسائل التواصل الاجتماعي، طريقة عظيمة للأجيال الشابة للتواصل والتعلم والمشاركة بالتحركات على مستوى العالم بأسره.

شراكات ملهمة للجميع

وكان لبناء الشراكات في سياق المشروع دور حاسم، فبدأنا التعاون الوثيق مع زملائنا في منظمة العفو في جنوب أفريقيا وسيراليون. وأعطتنا زيارات أفريقيا فرصة لمعرفة كيفية استخدام المنهج التشاركي على الصعيد العالمي. وعلى سبيل المثال، شاهدنا عروضاً مسرحية

© Amnesty International

فوق: تلاميذ يشاركون في حملة لوقف عمليات الإخلاء القسري في أفريقيا، شابكين أيديهم معاً في أداء بصري يصور سقوف المنازل، بولندا، مارس/آذار 2012.
يمين: ورش عمل حول الأداء الدرامي في مجال التربية على حقوق الإنسان، فريتاون، سيراليون، 2011.
يسار: «التعليم حق من حقوق الإنسان وحقوق الإنسان = فقر أقل»: تلاميذ في بولندا يشاركون في الأسبوع العالمي للتعليم، نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

في أحياء الصفيح حول نماذج فقر فعلية، من قبيل الفرص التعليمية. فبطرحها حلولاً ممكنة تقوم على حقوق الإنسان، يمكن لهذه المسرحيات إلهام الناس لإيجاد طرق لتغيير واقعهم المحلي. كما ألهمتنا نحن أيضاً.

ثورة صغيرة

بعد انقضاء ثلاث سنوات، تراكمت بسبب المشروع تأثيرات هائلة: فقد قامت 74 مدرسة في بولندا بتطبيقه، وضمت هذه 20,012 من اليافعين، بينما عُقدت 542 دورة تدريبية مدرسية داخل المدارس، وتولى 792 «متدرب» مهمة تعليم زملائهم، بينما نُظّمت 224 فعالية.

وكان أضخم الإنجازات قاطبة هو الاعتراف بالمنهج التشاركي بصفته طريقة فعالة لتطوير منظمة العفو بأسرها. وهو الآن أسلوب معتمد في جميع أشكال عملنا، من الأنشطة والتحركات، إلى التخطيط والتقييم.

نجاة من حكم الإعدام

«تخيل أن تكون في زنزانة في انتظار أن تشنق»

أمضى سيلوين ستراتشان 1,715 يوماً بانتظار تنفيذ حكم الإعدام في غرينادا، وأفرج عنه، في نهاية المطاف، في 2009، بعد 26 سنة في السجن. وأخبر النشرة الإخبارية كيف أن هذه التجربة جعلت منه داعية متحمساً لإلغاء عقوبة الإعدام، في وطنه وعبر منطقة البحر الكاريبي.

لماذا تعارض عقوبة الإعدام؟

يمكن أن تزهق أرواح أبرياء – وقد حصل ذلك – من خلال عقوبة الإعدام.

وقد بقيت تحت طائلة الإعدام، في سجن ريتشموند هيل، في غرينادا، من 1986-1991.

ففي ديسمبر/كانون الأول 1986، أُدنت في 11 تهمة بالقتل وحكم علي بالإعدام شنقاً، جنباً إلى جنب مع 13 آخرين، وجميعنا كنا أعضاء في الحكومة السابقة ومسؤولين عسكريين. ووصفت منظمة العفو الدولية محاكمتنا بأنها «جائرة شكلاً ومن أساسها». وكانت عقوبة الإعدام إلزامية في ذلك الوقت، وتم تأكيد إدانتنا في 12 يوليو/تموز 1991.

قضيت 1,715 يوماً في انتظار تنفيذ حكم بالإعدام، وكانت الأيام الـ 31 الأخيرة الأكثر مرارة. فخلال 72 ساعة من قرار 12 يوليو/تموز، بدأت سلطات السجن إعداد المشنقة. ولم تكن المشانق بعيدة عن زنازيننا. تخيل أن تكون في زنزانة في انتظار أن تشنق، وتكون قادراً على سماع صوت طرق الحديد بانتظام، بينما يحضر العمال المشانق بشكل محموم.

وخلال الأيام الأخيرة، بلغتنا معلومات تفيد بأنه سيتم تحضير مجموعة أولى من خمسة أشخاص للإعدام شنقاً. وجاء واحد من الخمسة إلى زنزانتي لتبادل بضع كلمات الفراق. وأنا أذكر بوضوح أني قلت له، «لا تستسلم، حتى في هذه اللحظة الأخيرة». وكنت على قناعة أن تدخلاً ما سيوقف تنفيذ إعدامنا.

وبعد حملة دولية قوية، شملت منظمة العفو الدولية وغيرها داخل وخارج غرينادا، منحنا عفواً وحكم علينا بالسجن لبقية حياتنا الطبيعية، رغم أن جملة الحياة الطبيعية هذه غير معروفة في قوانين غرينادا.

ماذا تعني لك شبكة منطقة الكاريبي الكبرى للحياة لمناهضة عقوبة الإعدام؟

لقد قامت بعمل جيد في ظروف صعبة. لا تنس أنها تعمل في منطقة ما زالت جميع دولها الناطقة بالإنكليزية تطبق عقوبة الإعدام. وأيضاً، 27 في المائة من جميع حالات القتل في العالم ترتكب هنا، على الرغم من أننا نشكل 8.5 في المائة فقط من سكان العالم.

إن شبكة facebook.com/GCFLife منبر ممتاز لتبادل المعلومات والأفكار لتعزيز النضال من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. ويعمل من خلال هذا المنبر بعض دعاة إلغاء عقوبة الإعدام المكرسين والأشداء، الذين أكن لهم احتراماً كبيراً، مثل كاميلو كمبوس كروز من «ائتلاف بويرتو ريكو لإلغاء عقوبة الإعدام»، وليلا رامدين من «اللجنة الكاثوليكية للعدالة الاجتماعية في ترينيداد وتوباغو».

ما هي بواعث قلقك تحديداً حيال عقوبة الإعدام في غرينادا؟

يبدو أننا نراوح في مكاننا. لأنه على الرغم من كوننا دولة ألغت عقوبة الإعدام في الواقع الفعلي منذ 35 عاماً، إلا أننا لم نصوت لصالح قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام. وهذا يشكل تناقضاً بصورة ما.

لم تعد عقوبة الإعدام إلزامية عندنا [حيث يحكم إلزامياً على الأشخاص الذين يرتكبون بعض الجرائم، مثل القتل العمد، بالإعدام بموجب القانون، بغض النظر عن أي ظروف مخففة]. لذا فإنه يتوفر لدينا الأساس للمضي قدماً نحو الإلغاء النهائي لعقوبة الإعدام في غرينادا. وما لا يوجد لدينا هو الإرادة السياسية أو العمل الدعوى الكافيين بشأن هذا الموضوع.

سلوين ستراتشان في زيارة للمقر الرئيسي لمنظمة العفو الدولية في لندن، المملكة المتحدة، 2010.

ماذا تفعلون لتغيير رأي الناس حيال عقوبة الإعدام؟

لقد بذلت جهوداً مضنية للوصول إلى وسائل الإعلام. وهذا تقدم في العمل.

فما زال دعم الجمهور قوياً لعقوبة الإعدام لأن الجانب التثقيفي للحملة غير مكتمل حتى الآن. وهذا هو المفتاح. ولكن عدم كفاية الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها شعوب منطقة البحر الكاريبي لا تزال تلعب دوراً أساسياً، أيضاً.

ومع ذلك، أعتقد أن اتجاه التيار قد تحول ببطء. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، اتخذت المحاكم قرارات تاريخية، في قضية برات ومورغان من جامايكا، وقضية هيوز وسبنس في سانت لوسيا. إذ قيَّدت القضيتان استخدام عقوبة الإعدام، على الرغم من أنهما لم تفضيا إلى إلغاء العقوبة. ولكنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

ما هو الفارق الذي أحدثه دعم منظمة العفو الدولية لك في الماضي، وما أثر الحملة الحالية لإلغاء عقوبة الإعدام على حياتك ما تقوم به من نشاط؟

كان دعم منظمة العفو الدولية هائلاً لي، نظراً لكوني سجنت طيلة 26 عاماً تقريباً، قضيت خمسة منها في انتظار تنفيذ الحكم بالإعدام.

ولم تتردد منظمة العفو الدولية أبداً في حملتها التي لا هوادة فيها ضد عقوبة الإعدام في قضيتي. فطالبت منظمة العفو الدولية بحريتي، وحرية رفاقي السابقين من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، نظراً لأننا قد سجنا لسنوات استناداً إلى محاكمة لا تفي بالمعايير المقبولة دولياً لحقوق الإنسان. وساهم دور منظمة العفو الدولية في المساعدة على إنقاذ حياتي مساهمة كبيرة، وفي نشاطي في الوقت الحاضر ضد عقوبة الإعدام.

هل لديك رسالة للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، والنشطاء الذين يعملون على وقف جميع عمليات الإعدام في العالم؟

نعم، رسالتي بسيطة. للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام: حافظوا على إيمانكم، ولا تتخلوا عن الأمل، فإن التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام (www.worldcoalition.org) يعمل لإنقاذ حياتكم.

وللنشطاء الذين يعملون لوقف تنفيذ أحكام الإعدام في العالم: واصلوا أعمالكم العظيمة والشجاعة. واصلوا بذل التضحيات الكبيرة. وبهذا، سوف تسهمون بطريقة عملية ومجدية في تكريس هذا الشعار المهيب: «أوقفوا الإجرام، لا الحياة»!

بادر بالتحرك الآن

يصادف 10 أكتوبر/تشرين الأول اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام. وقع على مناشدتنا على الموقع:
www.amnesty.org/en/death-penalty

عقوبة الإعدام في دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية

ما زالت **جميع دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية تحتفظ** بقوانين **عقوبة الإعدام**: وهي أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودومينيكا، وغيانا، وغرينادا، وجامايكا، وسانت لوسيا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وترينيداد وتوباغو.

وتفرض معظم أحكام الإعدام على المدانين **بالقتل العمد** وتنفذ شنقاً. وتعتبر **الخيانة العظمى والإرهاب** جرائم يعاقب عليها بالإعدام في بعض البلدان.

لم تنفذ **غرينادا** عقوبة الإعدام منذ عام 1978، وتعتبر **غير مطبقة في الواقع الفعلي**.

الحكم الوحيد للأشخاص الذين يدانون بالقتل العمد في **بربادوس وترينيداد وتوباغو** أو الخيانة العظمى في بربادوس، هو الإعدام (**عقوبة الإعدام الإلزامية**).

نفذت **آخر عملية إعدام** في المنطقة بحق تشارلز لابلاس شنقاً في سانت كيتس ونيفيس في عام 2008.

مناشدات عالمية

بادروا بالتحرك من أجل أفراد معرضين للخطر

تُصدر منظمة العفو الدولية مناشدات عالمية للدفاع عن أشخاص معرضين لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، أو عانوا مثل هذه الانتهاكات. وكل مناشدة تتضمن كل ما تحتاجون للمطالبة بالتغيير أو للإعراب عن دعمكم.

اُكتبوا من أجل الحقوق ديسمبر 2013

تستحق ميريام لوبيز، وهي أم لأربعة أطفال، العدالة عقب تعذيبها على أيدي جنود مكسيكيين. وتواجه الجدة سلطانه أسيبوكا السجين لتحدثها عن السلم في تركيا. وما برح أبوبكر عمر بونو رهن الاعتقال في نيجيريا، رغم صدور أمر بإخلاء سبيله عن المحكمة في يناير/كانون الثاني. وهؤلاء ليسوا سوى بعض الأفراد الذين يحتاجون إلى مساندتكم.

فهلاّ انضممتم إلى مئات آلاف الأشخاص، في شتى أنحاء العالم، لكتابة رسالة دفاعاً عنهم. وهلاّ بعثتم برسالة تضامن إليهم؟ للمشاركة في «اُكتبوا من أجل الحقوق» ما بين 6 – 16 ديسمبر/كانون الأول، أو لتنظيم فعالية لكتابة الرسائل، اتصلوا بمكتب الفرع المحلي لمنظمة العفو الدولية أو ترقبوا المزيد من المعلومات في العدد المقبل من النشرة الإخبارية.

وابحثوا عن المكتب المحلي للمنظمة في بلدكم على www.amnesty.org

بيلاروس
بافل سيليون

محكوم بالإعدام

© Private

حكم محكمة هرودنا الإقليمية في بيلاروس، في 12 يونيو/حزيران، بالإعدام على بافيل سيليون، البالغ من العمر 23 عاماً، لقتله زوجته وعشيقها في أغسطس/آب 2012. وقد استأنف محاميه الحكم أمام المحكمة العليا. وستعقد جلسة الاستماع للاستئناف في 17 سبتمبر/أيلول 2013. وهو موقوف حالياً في مركز احتجاز للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام في العاصمة، مينسك.

ولم يسبق لبافل سيليون، الطالب في جامعة بيلاروس الحكومية، أن أدين في تهم سابقة. وقال إنه ارتكب جريمته وهو حالة انفعال نتيجة الغيرة.

وبيلاروس هي آخر بلد في أوروبا لا يزال ينفذ عمليات الإعدام. وفي 2012، أعدم في بيلاروس ما لا يقل عن ثلاثة رجال. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فقد أعلن عن ثلاثة أحكام بالإعدام حتى الآن في عام 2013. ويبلّغ السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بتنفيذ الحكم قبل لحظات فقط من تنفيذه. حيث ينفذ الإعدام بإطلاق النار على مؤخرة الرأس. وفي بعض الأحيان يحتاج الأمر إلى أكثر من رصاصة واحدة. ولا يتم تسليم جثة من يتم إعدامه إلى أسرته، وغالباً ما يتم إعلامها فقط بعد التنفيذ، بينما يظل مكان الدفن طي الكتمان، مما يتسبب بزيادة المعاناة للأقارب.

يرجى الكتابة إلى الرئيس أليكسندر لوكاشينكو، بالبيلاروسية أو الروسية أو الانكليزية أو بلغتكم الأصلية، لحضه على تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق بافل سيليون، وجميع أحكام الإعدام الصادرة في بيلاروس. ولدعوته إلى إعلان وقف فوري لتنفيذ أحكام الإعدام. ترسل المناشدات إلى:

الرئيس أليكسندر لوكاشينكا
President Alyaksandr Lukashenka
Administratsia Prezidenta Respubliki
Belarus
ul.Karla Marksa, 38
Minsk 220016
Belarus

فاكس: 3872 222 17 375+ /10 06 226 17 375+
البريد الإلكتروني: contact@president.gov.by
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

سري لنكا
راجيهار مانوهاران

العدالة للطلاب القتلى

© Private

كان راجيهار مانوهاران، البالغ من العمر 20 سنة، أحد خمسة طلاب من التاميل (يعرفون الآن باسم «خمسة ترينكو») قتلتهم قوات الأمن السريلانكية في ترينكومالي، في 2 يناير/كانون الثاني 2006.

وكان الطلاب يدردشون على شاطئ البحر عندما انفجرت قنبلة ألقيت عليهم من عربة نقل ثلاثية الإطارات، وأدت إلى جرح ثلاثة منهم على الأقل. ثم ظهر على مسرح الحدث 15 رجلاً بلباس عسكري يعتقد أنهم تابعون «لقوة المهام الخاصة»، وهي وحدة لمكافحة الإرهاب تابعة للشرطة. ووضع رجال الشرطة الطلاب الجرحى في سيارة جيب وانهالوا عليهم بأعقاب البنادق، ثم ألقوا بهم من السيارة على الطريق، وحسب شاهد عيان، قاموا بإطلاق النار عليهم وقتلوهم.

وادعت قوات الأمن في البداية بأن الخمسة قتلوا بسبب انفجار القنبلة. بيد أن تشريحاً لجثثهم بيّن أنهم قتلوا بالرصاص من مسافة قريبة، وكانت إصابات ثلاثة منهم في الرأس.

ولا تشكل تقارير صدرت حديثاً بأنه قد قبض على 12 من أعضاء «قوة المهام الخاصة»، بالعلاقة مع مقتل الشبان الخمسة، أي ضمانة لإجراء تحقيق ذي مغزى. إذ قبض على الرجال الاثني عشر في 2006 ولكن أخلي سبيلهم خلال فترة وجيزة، وعلى ما يفترض بسبب عدم كفاية الأدلة. ولا يبدو أن ضباطاً برتب عالية بين من قبض عليهم، ولكن منظمة العفو الدولية تنتظر، ومن أجل ضمان المساءلة الحقيقية عن مقتل «خمسة ترينكو»، تقديم أي أشخاص يشتبه بمسؤوليتهم عن إصدار أوامر القتل، مهما علت رتبهم، إلى ساحة العدالة، حيثما توافرت أدلة كافية لمقاضاتهم.

يرجى الكتابة إلى رئيس سري لانكا لدعوته إلى ضمان إجراء تحقيق مستقل وفعال في مقتل راجيهار مانوهاران والطلاب الأربعة الآخرين؛ وإلى تقديم أولئك المسؤولين عن مقتلهم إلى ساحة العدالة. وقوموا بتذكيره بأن عائلة راجيهار مانوهاران تستحق أن تعرف حقيقة ما حدث لابنها. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

President Mahinda Rajapaksa
Presidential Secretariat
Colombo 1, Sri Lanka
فاكس: 0094 11 244 6657
بريد إلكتروني: prsec@presidentsoffice.lk / lalith@icta.lk
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس ماهيندا راجاباكسا

إثيوبيا
مجلس حقوق الإنسان

حظر العمل في مجال حقوق الإنسان

© Private

واجهت أنشطة «مجلس حقوق الإنسان»، أقدم منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان في إثيوبيا، عقبات شديدة بتشريعات قمعية منذ 2009.

ورصد المجلس، منذ أنشئ في عام 1991، انتهاكات حقوق الإنسان وقام بتوثيقها، كما نظم أنشطة تثقيفية ودعائية في مجال حقوق الإنسان.

ففي يناير/كانون الثاني 2009، أصدرت الحكومة إعلان الجمعيات الخيرية والرابطات. وفرض القانون، الذي زعم أنه يهدف إلى تنظيم المجتمع المدني، قيوداً مفرطة على عمل وإدارة وتمويل منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك منعها من الحصول على أكثر من 10 في المائة من تمويلها من مصادر خارجية. وكان لهذا أثر مدمر على منظمات حقوق الإنسان.

ونتيجة للقانون، تم تجميد الحسابات المصرفية للمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2009، ما أدى إلى خسارة المنظمة حوالي 566,000 دولار أمريكي، وأجبرها على إغلاق تسعة من مكاتبها الاثني عشر، والى فقدان أكثر من 50 موظفاً عملهم.

وفي إطار الإعلان، منعت الجمعيات غير الحكومية أيضاً من إنفاق أكثر من 30% من ميزانياتها على «النفقات الإدارية» التي قد تفسر بأنها تشمل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير المساعدة القانونية المجانية والدعاية، وغيرها من الأنشطة الأساسية.

كما منح القانون «وكالة الجمعيات الخيرية والرابطات» سلطات تقديرية واسعة على المنظمات غير حكومية، منها الكشف الإلزامي عن المعلومات، التي يمكن أن تتضمن شهادات الضحايا والشهود المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، مما يعرضهم للمزيد من المخاطر.

وقد أظهرت السلطات الإثيوبية العداء لعمل المجلس لسنوات عديدة. وتعرض الموظفون للمضايقات والتهديد والهجمات، ولقبض عليهم.

يرجى الكتابة إلى السلطات، وحثه على إلغاء تجميد الحسابات المصرفية للمجلس فوراً، وتعديل «إعلان الجمعيات الخيرية والرابطات»، وإزالة القيود المفروضة على عمل منظمات حقوق الإنسان في إثيوبيا. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

رئيس الوزراء هايله مريم ديسالينه
ص.ب 1031، أديس ابابا، إثيوبيا
فاكس: /4300 551 11 251+ / 20 20 155 11 251+
251+ 11 551 1244
طريقة المخاطبة: عزيزي رئيس الوزراء

العراق
أحمد عمرو عبد القادر محمد

تعرض للتعذيب وحكم عليه بالإعدام

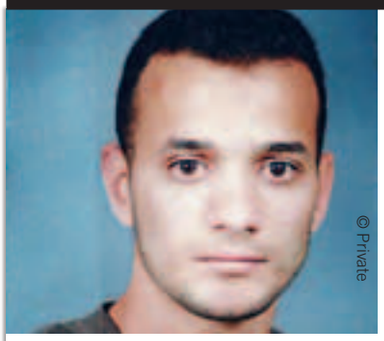
© Private

اعتقل أحمد عمر عبد القادر محمد، وهو فلسطيني مولود في العراق، في 21 يوليو/تموز 2006 في بغداد بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تزيد عن السنة. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية، تعرض للتعذيب «للاعتراف» بالانتماء إلى مجموعة مسلحة والتخطيط لزرع عبوات ناسفة. وحكم عليه بالإعدام في 17 مايو/أيار 2011، في إطار قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005.

وقال محامي الدفاع عن أحمد عمر عبد القادر محمد أن شهود العيان، بمن فيهم ضباط الشرطة، قد أدلوا بشهادات متضاربة. وأشار المحكمة في الحكم الصادر بحقه إلى أنه سحب «اعترافه» الذي أدين بناء عليه في المحكمة، وأن كشفاً أجراه معهداً للطب الشرعي عليه في أغسطس/آب 2008 أظهر وجود ندوب على جسده.

ومع ذلك، ضمنت المحكمة صراحة، في إصدارها الحكم عليه بالإعدام، «اعترافه» الذي سحبه كدليل على الإدانة، واعتبرته موثوقاً لأنه قدم في وقت أقرب بكثير إلى وقت ارتكاب الجريمة من إفادته أمام المحكمة. ولم يعرف عن إجراء تحقيق كامل ومستقل في ادعاءاته بالتعذيب.

وأيدت محكمة النقض حكم الإعدام الصادر بحق أحمد عمر عبد القادر محمد. وما زال في انتظار تنفيذ الحكم الإعدام في معسكر العدالة، ببغداد.

يرجى الكتابة إلى الرئيس جلال طالباني، وحثه على تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق أحمد عمر عبد القادر محمد دون تأخير. والدعوة إلى مباشرة تحقيق واف في ادعاءاته بالتعرض للتعذيب على وجه السرعة من قبل هيئة مستقلة، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وقوموا بالدعوة كذلك إلى أن تعيد السلطات محاكمة أحمد عمر عبد القادر محمد وفق إجراءات تفي بمعايير المحاكمة العادلة، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

رئيس جمهورية العراق
جلال طالباني
قصر المعارض، بغداد، العراق
البريد الإلكتروني: info@pmo.iq
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

إيران
سيد ضياء الدين نبوي

سجين رأي يقضي 10 سنوات

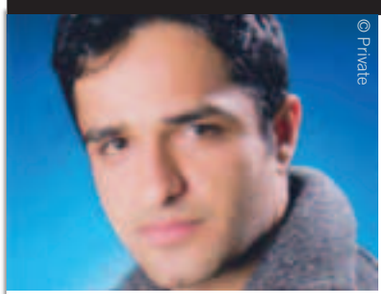
© Private

يقضي الطالب سيد ضياء الدين نبوي فترة حكم بالسجن من 10 سنوات في سجن قارون، المعروف بظروفه السيئة، وذلك عقب الحكم عليه «بجرائم» مختلفة تتصل بالأمن القومي. وهو سجين رأي محتجز لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والانضمام إلى الجمعيات، ويقضي الحكم الصادر بحقه في «المنفى الداخلي»، ما يعني العيش بعيداً عن بيت أسرته، ويجعل من الصعب عليهم زيارته. وحسبما ذكر، تعرض للضرب أثناء جلسات استجوابه وعند وصوله إلى السجن.

وقبض على سيد ضياء الدين نبوي في يونيو/حزيران 2009 لمشاركته في الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية، وهو عضو في «مجلس دعاوى الحق في التعليم»، الذي أسسه في 2009 طلاب منعوا من إكمال دراستهم العليا بسبب أنشطتهم أو معتقداتهم السياسية.

وتتعلق أجزاء من الحكم الصادر بحقه بصلاته المزعومة بمنظمة محظورة هي «منظمة مجاهدي خلق إيران»، وربما بسبب صلات أقارب له بأعضاء في المنظمة. وينكر جميع التهم الموجهة إليه.

ويتعرض سيد ضياء الدين نبوي حالياً لخطر صدور أحكام جديدة بالسجن ضده نظراً لتوجيه تهم إليه لنشره رسالة مفتوحة كتبها بخصوص نزيل في السجن محكوم عليه بالإعدام.

يرجى الكتابة إلى السلطات الإيرانية لدعوتها إلى الإفراج فوراً ودون شروط عن سيد ضياء الدين نبوي، نظراً لكونه سجين رأي. وحضوا السلطات على نقله إلى سجن قريب من بيت أسرته إلى حين الإفراج عنه، وضمان حمايته من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة. وطالبوا أيضاً بإجراء تحقيق واف ومحايد في مزاعمه بأنه قد تعرض لسوء المعاملة أثناء توقيفه، وبإخضاع المسؤولين عن ذلك للمحاسبة. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

رئيس السلطة القضائية
آية الله صادق لاريجاني
Edareh koll Ravabet Omoumi va
Tashrifat Ghoveh Gazaayeh
Pelak 4, Bon Bast Azizi 1
Balatar az tagato Pastoor, Khiyaban ValiAsr
Tehran, Iran
بريد إلكتروني: info@dadiran.ir (اكتبوا في خانة الموضوع: عناية السيد آية الله لاريجاني)
طريقة المخاطبة: سعادة رئيس السلطة القضائية

الجمهورية الدومينيكية
خوان ألمونتي هيريرا

لا يزال المصير مجهولاً

© Private

في 28 سبتمبر/أيلول 2009، اختطف أربعة مسلحين في سانتو دومينغو، بالجمهورية الدومينيكية، خوان ألمونتي هيرّيرا، وهو عضو في «اللجنة الدومينيكانية لحقوق الإنسان». وتمكن شهود عيان، حسبما ورد، من تحديد هوية الرجال المسلحين كرجال أمن تابعين لدائرة مكافحة الاختطاف التابعة للشرطة الوطنية.

وصدر أمر عن المحكمة بالإفراج عنه في أوائل أكتوبر/تشرين الأول، بيد أن الشرطة أنكرت أن خوان ألمونتي موجود في حجزها، وأعلنت أنه فار من وجه العدالة، ومطلوب بالعلاقة مع قضية اختطاف في ناغوا.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2009، عثر على جثتين متفحمتين لم يتم التعرف عليهما في سيارة في سانتو دومينغو. وجرى التعرف على هوية إحداهما بأنها جثة خوان ألمونتي من قبل أخته. إلا أن السلطات أبلغت العائلة بأن نتيجة فحوصات الحمض النووي كانت سلبية.

ورغم انقضاء أربع سنوات، لم تقترب عائلة خوان ألمونتي أو محاموه على أي نحو من معرفة الحقيقة، وهم الآن بصدد رفع دعوى أمام «لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان». وبينما يصرون على التماس العدالة، لم يتلقوا بعد أي رد رسمي فيما يتعلق باختفائه، رغم تقديمهم ثلاث شكاوى إلى السلطات القضائية. وقد توفي مشتبهان آخران طرح اسماهما في قضية الاختطاف في ناغوا، المطلوب فيها رأس خوان ألمونتي، في حجز الشرطة، في 10 أكتوبر 2009.

يرجى الكتابة لحض السلطات على الكشف عن مكان وجود خوان ألمونتي هيرّيرا. وإذا ما كان في الحجز، دعوتها إلى الإفراج عنه فوراً، أو توجيه تهمة جنائية معترف بها إليه. وخلافاً لذلك، يرجى حثها على مباشرة تحقيق واف ومحايد ومستقل في اختفاء خوان ألمونتي هيرّيرا القسري، وإعلان نتائج التحقيق على الملأ، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Francisco Domínguez BrítoProcurador
GeneralProcuraduría General de la
RepúblicaAve. Jiménez Moya esq. Juan
Ventura Simón, Palacio de JusticiaCentro
de los Heroes, Constanza,
Maimón y Estero Hondo, Santo
DomingoDominican Republic

فاكس: 2584-532-809 1+
بريد إلكتروني: into@prg.gob.do
طريقة المخاطبة: السيد النائب العام

© REUTERS/Stefano Rellandini

الحق في مستقبل أكثر إشراقاً

نعيش في القرن الذي يفترض أن الفقر قد أصبح فيه تاريخاً انقضى. ومع بدء المحادثات بشأن ما الذي ينبغي أن يحل محل الأهداف الراهنة للألفية، عندما ينتهي أمدها في 2015، نلقي نظرة على التغيير الذي حصل في حياة فتاة صغيرة في البرازيل منذ إقرار هذه الأهداف.

تشهد العام 2000 ولادة الطفلة ماريا في البرازيل، أكبر بلدان أمريكا الجنوبية. وقد اخترعنا قصتها لسرد ما يلي، ولكن تجربتها تعكس حياة ملايين الأطفال الآخرين في شتى أنحاء العالم.

ودعونا نسميها جدلاً ماريا.

حين احتضنتها أمها بين ذراعيها للمرة الأولى في مستشفى مهلهل في إحدى المدن، كان قادة العالم يتبادلون الأنخاب في الأمم المتحدة. فللمرة الأولى في التاريخ، كانوا قد اتفقوا على أهداف تنموية محددة للألفية، لتحسين حياة البشر الذين يعيشون تحت وطأة الفقر في مجالات كالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. أناس مثل ماريا ووالدتها، روزا.

حملت روزا بابنتها، وهي في سن 15 سنة، من علاقة مع صديقها الأول، جوايو. ولم يكونا قد تعلما الكثير عن الوقاية من الحمل، وكانا يشعران بالخجل من السؤال عن ذلك.

بيد أن الحظ كان إلى جانبهما: فماريا وروزا تمتعتا بصحة جيدة طوال فترة الحمل والولادة. بينما بلغت نسبة من فارقن الحياة، في السنة نفسها، قبل ولادة أطفالهن أو أثناءها أو بعدها نحو 80 من كل 1,000 أم.

وحيدتان على هامش المجتمع

في بيت أهلها في «الفافيلا» – أو حي الصفيح – أحاط أفراد العائلة والجيران والأصدقاء بماريا. كانت تذهب إلى حضانة مجانية أثناء عمل روزا. وفي العادة، كان لديهما ما يكفي من الطعام، ولذا لم تصب ماريا بسوء التغذية، خلافاً للعديد من الرضّع من أطفال جيلها.

ولكن عندما جرى إخلاء العائلة قسراً، تكسر عالم ماريا الصغير هذا إلى شظايا. فغادرت الأسرة مع ما تستطيع حمله، إذا لم يتم إخطارهم إلا قبل ساعات قليلة قبل أن تسوّي الجرافات بيت العائلة بالأرض لشق طريق جديد.

ومنذ ذلك الوقت، وماريا تتنقل بين أماكن سكن عديدة. وكثيراً ما تشعر بالعطش بسبب عدم وجود ما يكفي من مياه الصنبور الصالحة للشرب. كما فقدت مع والدتها الاتصال بالأصدقاء والأقارب، وكثيراً ما تشعر بالوحدة.

التحقت ماريا بالمدرسة الابتدائية، مثل معظم الأطفال الآخرين في البرازيل، وأحبت الدراسة. ولكن كان من الصعب مواصلة ذلك. فالتنقل كان يعني البدء بين الحين والآخر في مدارس جديدة، وهذا أمر لم يرقها. كانت تشعر بالاتساخ لأنها لم تستطع الاستحمام دائماً، وكانت تشعر بالقلق من أن يتنمر الآخرون عليها. وفي بعض الأحيان، لم تكن روزا تستطيع إيجاد ثمن الزي المدرسي والمواد المدرسية الأخرى لماريا.

لقد تضاعف الحد الأدنى للأجور منذ مولد ماريا، ولكن أسعار الطعام قد ارتفعت بشكل حاد. وتكافح روزا لإعالة نفسها وابنتها، فجوايو لم يعد موجوداً للمساعدة.

اليوم، تقارب ماريا سن 13. وهي مهتمة بالصبيان وتفكر بالحصول على عمل. بينما تصر روزا على أن التعليم هو الأمل الوحيد لماريا كي تهرب من الفقر. ففرصها في أن تبقى على مقاعد الدراسة تتحسن: حيث نصف اليافعين في البرازيل تقريباً ما بين سن 15 – 17 يجدون مقاعد لهم في المدارس – مقارنة بما لا يزيد عن 18% في 1992.

المخاطر تتهدد حياتها ومستقبلها

تخشى روزا أن لا تكون ماريا قادرة على اختيار ما يحدث لجسدها بحرية. فملايين

فتاة تسير في أزقة حي مانغوينيوس للصفيح في ريو دي جانيرو، البرازيل.

الفتيات مثلها لا يحصلن على أي تثقيف بشأن الجنس والحياة الجنسية. والعديدات منهن يقعن ضحايا لأحمال غير مرغوب فيها بسبب شح المعلومات وعدم توافر الوقاية من الحمل، أو بسبب العنف الجنسي. ناهيك عن أن اللجوء إلى عمليات الإجهاض غير الآمنة يعرض حياتهن للخطر.

واليوم، يتهدد مشروع قانون يجرّم إجهاض النساء والفتيات، ويعرّض المهنيين الطبيين الذين يجرون عمليات الإجهاض للمساءلة القانونية. وإذا ما أقر الكونغرس القانون، فإن حياة ومستقبل النساء اليافعات سيواجهان مخاطر جديدة.

الحق في مستقبل أكثر إشراقاً

بعد أن أصبح الاقتصاد البرازيلي سادس اقتصادات العالم، كثيراً ما ينظر إلى البرازيل على أنها قصة نجاح على مستوى العالم بأسره. فالتقدم قد تحقق فعلاً، ولكن عدم المساواة ما زال عميقاً. وعقب 13 سنة من إقرار الأهداف التنموية للألفية، ما زالت الفتيات من مثيلات ماريا – والعديد منهن من أصول أفريقية – من أكثر البشر استضعافاً في العالم.

لقد انضمت البرازيل إلى معاهدات ملزمة قانوناً بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها، من قبيل السكن اللائق والماء والغذاء والتعليم والصحة. ولكن حتى الآن، ما برح الناس العاديون يجهلون كيفية التماس العدالة.

ولأن البرازيل لم توقّع بعد على آلية دولية للتشكي (البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، فإن البرازيليين لا يستطيعون التماس العدالة لدى الأمم المتحدة إذا ما انتهكت حكومة بلادهم حقوقهم.

من الآن فصاعداً، وحتى انعقاد القمة المقبلة لقادة العالم في 2015، سندفع بقوة في اتجاه أن تستقر حقوق الإنسان في قلب ما يسمى «جدول أعمال التنمية لما بعد 2015»، والأهداف التنموية الجديدة للألفية.

ويعود الأمر لنا في تذكير قادة العالم بأن أطفالاً مثل ماريا يملكون الحق في مستقبل أكثر إشراقاً.

بادروا بالتحرك الآن

اتصلوا بمكتبكم المحلي لمنظمة العفو للتعرف على ما تفعله حكومة بلدكم؛ وللاطلاع على تحديثات حملتنا، زوروا الموقع www.facebook.com/demanddignityglobal

أخبار سارة وتحديثات

بهوبيندرا يحصل على تعويضه

عاد بهوبيندرا مالاّ ثاكوري، وهو عامل نيبالي مهاجر أصيب بإعاقة عمل في قطر، إلى وطنه عقب كسبه قضية تعويض.

© Private

ففي يونيو/حزيران 2011، شارف بهوبيندرا على الموت بسبب ما فقده من دم عقب سحقه تحت دواليب سيارة نضح مياه عادمة (أنظر الصفحة 2 من النشرة الحية، عدد يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2013). وعندما غادر المستشفى، حاول صاحب عمله تسفيره إلى دياره لتجنب دفع تكاليف متابعة علاجه. ورفض بهوبيندرا ذلك، فأوقفت الشركة دفع راتبه وأبلغته بأنه لن يحصل على تعويضه إلا بعد أن يوقع على اتفاق يقول إنه قد تسلم راتبه.

وتقدم بهوبيندرا بدعوى قانونية، ولكنه لم يتلق أي راتب طوال فترة الإجراءات القانونية الطويلة، واضطر إلى اقتراض ثمن الدواء وتكاليف العلاج الفيزيائي والطعام. ولم يتمكن من الاستعانة بمحام. وعقب سنتين طاحنتين، ألزمت المحكمة صاحب العمل بدفع التعويض المستحق. وحتى عقب ذلك، رفضت الشركة إعطاءه جواز سفره، واستغرقه الأمر شهراً آخر حتى استطاع العودة إلى وطنه.

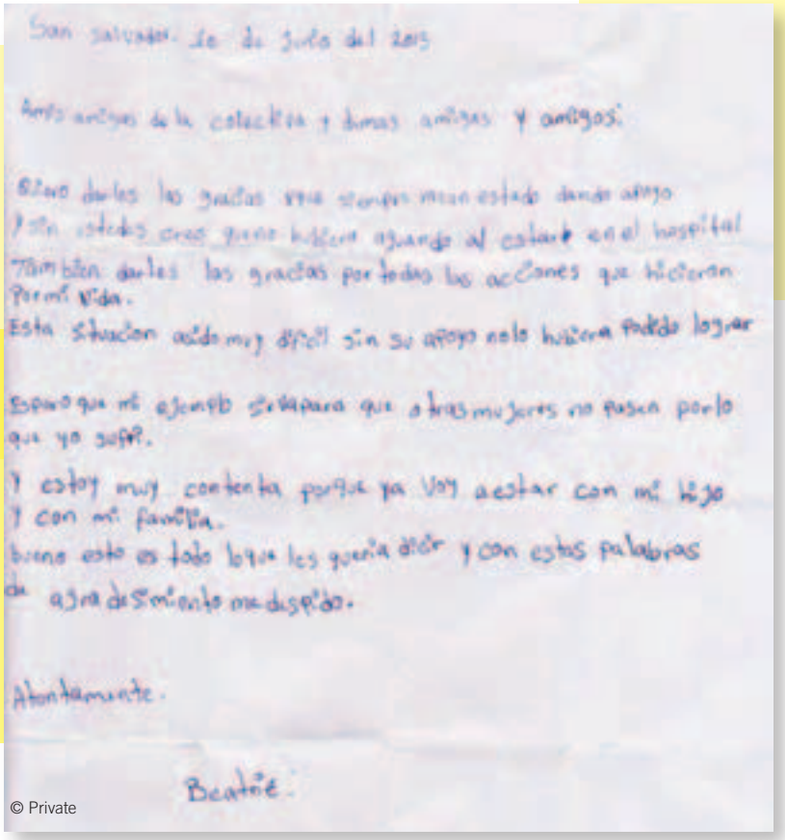

© Private

بياتريز تشكر من دعموها عقب تلقيها العلاج الطبي الذي أنقذ حياتها

حصلت بياتريز، وهي شابة حامل من السلفادور تبلغ من العمر 22 سنة، في نهاية المطاف على العلاج الطبي الطارئ الذي كانت بحاجة إليه، في شهر يونيو/حزيران، عقب حملة استغرقت شهوراً. وكان من المحتمل أن تفارق الحياة إذا ما واصلت حملها حتى نهايته، لمعاناتها من عدة اعتلالات صحية. وفضلاً عن ذلك، جرى تشخيص الجنين على أنه يعاني من تشوه حاد في الدماغ، وبأنه لن يعيش أكثر من ساعتين بعد الولادة.

وشدّت قصتها الأنظار في مختلف أنحاء العالم، ودفعت ما لا يقل عن 23 من فروع منظمة العفو إلى تنظيم حملة شملت مناشدة جمع عليها 80,000 توقيع، وأنشطة على «تويتر»، وتحركاً على شبكة الإنترنت جمع فيه أكثر من 3,500 توقيع في أقل من 24 ساعة، وتظاهرات خارج عدد من سفارات السلفادور. وقد أثمرت جميع هذا التحركات في الضغط على السلطات، ولفتت أنظار العالم إلى قضية بياتريز.

وفيما يلي رسالة بياتريز إلى كل من قدموا إليها الدعم:

سان سلفادور، 10 يونيو/حزيران 2013

إلى صديقاتي في «النسوية الجماعية» وفي كل مكان آخر، أود أن أعرب لكن عن شكري وامتناني لما قدمتموه لي من دعم لم يتوقف، فمن دونكن، لا أرى أنه كان بإمكاني الصمود في المستشفى.

وأود أن أشكر الجميع أيضاً على كل ما بادرتم إليه من تحركات للحفاظ على حياتي. فقد كانت الحالة صعبة للغاية، وما كنت لأتمكن، من دون دعمكم، أن أتحمل كل ما تحملت. وآمل في تكون حالتي درساً للجميع حتى لا تضطر نساء أخريات إلى معاناة ما عانيت.

وأنا سعيدة للغاية لأنني سأكون الآن مع ابني وعائلتي من جديد.

هذا كل ما أردت قوله، وبعبارات الشكر هذه، أودعكم.

مع أطيب تحياتي
بياتريز

«لكل فرد قيمته. عليك أن لا تنسى ذلك أبداً».

السفير النرويجي السابق في شيلي، فروده نيلسن، الذي ساعد المئات على الهروب من قبضة نظام بينوشيه الوحشي في سبعينيات القرن الماضي. أنظر الصفحة 10.

منظمة العفو الدولية